علي العلاق : شركات عالمية عرضت على الحكومة العمل مقابل الدفع بالآجل

7-6

الملابس النسائية في الأسواق المحلية: رواج تصاميمها مرتبط بالتقليد والتنافس

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1633)السنة السابعة -الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

نحن بحاجة إلى سياسة ترشيدية والسدود لا تحل أزمة المياه

زيادة الإنفاق في السعودية بمقدار اكثر من 154 مليار دولار

جائزة نوبل للاقتصاد تذهب الى اثنين من الأكاديميين الأمريكيين

4

ثلاثون شركة وفائز واحد في مسابقة جولة التراخيص النفطية الاولى

10

فوضى الأسواق إلى متى؟

14

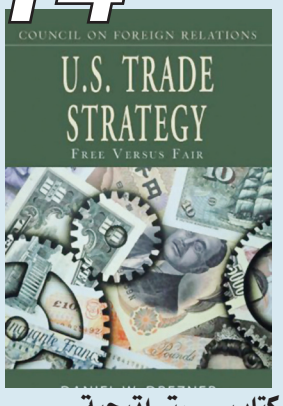

كتاب.. ستراتيجية التجارة الامريكية - 10

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

مجموعة شركات جيبا الدولية تقيم مؤتمراً استثمارياً ومعرضاً في النجف الاشرف

■ النجف الاشرف / وكالات

أقامت مجموعة شركات جيبا العالمية مؤتمرا استثماريا ومعرضا موسعا لها في مدينة النجف الاشرف حضره العديد من الشخصيات الاستثمارية ورجال الأعمال ووفد من فريق الإعمار المحلي الأمريكي PRT وعدد من الشخصيات الدينية و مسؤولو مجلس ومحافظة النجف الاشرف ووزير النقل عامر عبد الجبار .

وذكر مصدر مطلع ان المؤتمر الاستثماري والمعرض تم بالتنسيق ورعاية مركز تطوير الأعمال التابع لغرفة تجارة النجف الاشرف .

وأكد حسنين محيي الدين مدير مركز تطوير الاعمال التابع لغرفة تجارة النجف راعي المعرض والمؤتمر لمجموعة شركات جيبا الدولية ان "المعرض يضم أكثر من ٩٠ رجل اعمال مع وجود ما يقارب الـ٤٠ شركة مجتمعة في شركة الخوجة (جيبا الدولية).

وتجدر الإشارة الى ان شركة الخوجة هي مجموعة شركات مسجلة في المملكة المتحدة في بريطانيا وتعمل في مختلف أنحاء العالم.

وعن سبب اختياره محافظة النجف الاشرف قال محيي الدين: "ان قدومه الى المدينة المقدسة بسبب الرابط الروحي الذي يربطهم معها حيث انهم كانوا يبحثون عن شريك يعجل بدخولهم الى البلد وإقامة مؤتمر ومعرض لهم وقد وجدوا ضالتهم في مركز تطوير الأعمال – غرفة تجارة النجف الاشرف.

وأضاف محيي الدين: كان المؤتمر ناجحا واليوم المعرض أيضا ناجحا، مؤكدا: ان مركز تطوير الاعمال في النجف دائما سباقاً بتقديم جميع المقترحات الاستثمارية إلى الإدارة المحلية ومجلس المحافظة مع تقديم التقارير الخاصة بضرورة تقديم التسهيلات وبجميع التوجهات للمستثمر القادم من خارج البلد للإفادة القصوى من خبراتهم لتقديم الخدمة الى المدينة المقدسة وأبنائها.

اما عن المعوقات التي تواجه الاستثمار والمستثمرين قال محيي الدين: من أهم المعوقات الحاصلة في قانون الاستثمار اليوم هو نظام القروض المعمول به حاليا وهو نظام قديم جدا إضافة الى الروتين الحاصل في دوائر الدولة.

من جانبه أكد مصطفى دانجي المدير التنفيذي لمجموعة شركات جيبا العالمية ان ما وجده في مدينة النجف الاشرف هو فوق التوقعات فالحالة الأمنية بالمدينة واسعة جدا والعمل الاستثماري فيها متاح ورائع للغاية.

وأضاف: ان إقامة مجموعة شركات جيبا الدولية مؤتمرا ومعرضا في مدينة النجف الاشرف لا يحمل الفائدة الاقتصادية والاستثمارية لرجال الأعمال الأجانب ولكنه يحمل الفائدة أيضا لرجال الأعمال والتجار العراقيين فاليوم يستطيع الطرفان التباحث فيما بينهم وعقد الصفقات والتفاهمات الحالية والمستقبلية وجهاً لوجه.

وناشد دانجي الحكومتين المركزية والمحلية العمل لازالة المعوقات والروتين وتفعيل القوانين التي تتيح تواجدا اكبر للمستثمر الأجنبي او العربي وعدم إيجاد المعوقات والروتين القاتل الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بعدم وجود أي فسحة للاستثمار في البلد وبالتي تكون الخسارة اكبر على العراق.

وأوضح دانجي: ان مجموعة شركاته تحمل العديد من المشاريع الاستثمارية بجميع المجالات سواء أكانت بالصناعات والمعدات الخفيفة أم بمشاريع البنى التحتية التي تخدم المدينة المقدسة.

من جانبهم شكا العديد من رجال الأعمال العراقيين الحاضرين في المعرض والمؤتمر عدم تقديم المساعدة الحقيقية من قبل الدولة العراقية للنهوض بعملية دعم الصناعة الوطنية ودعم رجال الأعمال والتجار العراقيين، كما عبروا عن وجهة نظرهم بجدوى إقامة تلك المعارض.

الى ذلك قال عضو مجلس غرفة تجارة بغداد احمد الكناني: الفائدة من هذه المعارض ان التاجر العراقي يطلع على المنتجات الأجنبية عن كثب بالدرجة الأولى، اليوم نرى ان الأسواق العراقية غصت بالمنتجات الصينية وعليه أصبحنا اليوم نبحث عن منافذ اخرى لتلبية متطلبات المواطن العراقي.

وأضاف: لقد التقينا مرات عدة وزير التخطيط وكان متعاونا جدا ومتفهماً، لكنه شكا من قلة الإمكانات وقلة المختبرات وعليه ارتأينا التوجه للعمل في مختبرات الجامعات العراقية.

وتابع: لقد أصبح ما يقارب من ٩٠٪ من مقتنيات المواطن العراقي هي من خارج البلد، العراق فيه إمكانات كبيرة لكننا كرجال اعمال تواجهنا مشاكل كثيرة منها انفلات الحدود بالدرجة الأولى من دخول البضائع ذات الدرجات الواطئة صناعياً ومن دون أية رقابة ومشكلة الطاقة.

في غضون ذلك قال علاء الجبوري مدير الشركة العربية للطباعة: مثل هكذا معارض تنمي الثقافة الاقتصادية للتاجر العراقي وهي جيدة في إنعاش البلد من النواحي الاقتصادية حيث ان البلد بحاجة لها، مشيرا الى ان عدم فتح الأفاق والجسور لتنمية العلاقة الاقتصادية بين رجال الأعمال في العالم ورجال الأعمال العراقيين معوقات كبيرة تواجه المستثمر.

من جانبه أوضح عبد المهدي المظفر رئيس لجنة السياحة في غرفة تجارة النجف الاشرف: توفر لنا هكذا معارض انعكاسات جيدة لاسيما اللقاء برجال اعمال متمرسين سبقونا في العمل الاستثماري والقطاع الخاص، وتوفر لدينا نسب تراكم في الخبرات نحن بحاجة اليها في الوقت الحالي، كما تبعث رسائل لجميع المستثمرين في العالم ان بوابة العراق عموما ومدينة النجف بالخصوص مفتوحة خاصة للاستثمارات بعيدة الأمد.

من جانبه عماد سكر رئيس اتحاد رجال الأعمال في النجف أوضح قائلا: ان إقامة مثل هكذا معارض تعتبر عملية جذب لرجال الأعمال في العراق بشكل خاص ولرجال الأعمال في الخارج بشكل عام ونحن كاتحاد رجال الأعمال في النجف نعتبرها خطوة مهمة وكبيرة نأمل ان تتبعها خطوات اكبر، مشدداً بقوله: ان عملية الروتين القاتلة تعيق العديد من عمليات الاستثمار في النجف خصوصاً وفي العراق عموماً وان هناك حلقة مفقودة دائما بين وزارة البلديات وبين هيئة الاستثمار فلا يمكن ان تبني المدن والدول الا بالاستثمار وبوجود هذا الروتين والحلقة المفقودة بين هاتين المؤسستين تجعل عملية البناء والاستثمار في البلد صعبة جداً.

عزاه خبراء الى الأمن والجفاف

تراجع إنتاج العسل المحلي من 5 أطنان سنوياً الى 10 كيلوغرامات

■ المدى الاقتصادي / وكالات

يرى خبراء زراعيون متخصصون بتربية النحل ان العمليات العسكرية والتدهور الأمني إضافة الى الجفاف الذي يشهده العراق منذ سنوات تقف كلها وراء تراجع صناعة العسل الذي يعتبره العراقيون علاجا اكثر من غذاء.

وقالت الخبيرة كميلة محمد: ان عملية تربية النحل لإنتاج العسل مرت بمراحل مختلفة، وساءت بشكل كبير بعد ٢٠٠٣ بسبب تدهور الأوضاع الأمنية لان المناطق التي كانت تشتهر بصناعة العسل باتت مرتعاً للتوتر.

وأضافت: ان صناعة العسل وتربية النحل تراجعت بنسبة خمسين بالمئة قياسا لما كانت عليه في ثمانينيات القرن الماضي.

وتابعت: ان أهم المشاكل التي يعاني منها مربو النحل هي غياب الدعم الحكومي والوضع الأمني وانتشار الآفات وغياب الأدوية.

وأشارت الى عدم توفر المختبرات الخاصة بمعالجة أمراض النحل، برغم الحاجة اليها كونها (الرائد الأساسي) في معالجتها.

ويذكر ان كلية الزراعة في جامعة بغداد كانت تملك ٢٥٠ خلية حتى ١٩٨٦ تنتج نحو خمسة أطنان سنويا، فيما تملك حاليا ١٥ خلية فقط تنتج كل منها نحو عشرة كيلوغرامات فقط في العام!

وكان إنتاج الخلية الواحدة في الثمانينيات خمسين كغم، وفقاً لها.

وأكدت ان "اهم المشاكل التي تعترض تربية النحل هي الظروف الطبيعية القاسية وعدم توفر المختبرات او سلالات جيدة مثل التي كانت تجلب سابقا من ايطاليا ومصر وسوريا.

وأضافت: ان الضعف الكبير في قطاع الزراعة ونقص المياه والتصحر هي السبب في النقص الحاصل في النباتات الطبيعية.

ويتولى خمسة أشخاص من ملاك وزارة الزراعة الاهتمام بمنحل الكلية الذي احيط باسلاك معدنية تمنع وصول الطيور والحشرات التي تتغذى على النحل.

وقال عدنان جمعة احد المسؤولين عن المنحل بينما كان يتفحص الخلايا فيما تتطاير من حوله عشرات الحشرات: "كان منحل الكلية ينتج وجبتين كل عام بينما لا ينتج سوى وجبة واحدة في الربيع فقط".

من جهته، قال الدكتور سعدي حسين التدريسي في قسم وقاية النباتات في كلية الزراعة: ان "ذروة العراق في تربية النحل وصناعة العسل كان ابان السبعينيات حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي".

وأكد ان "العمليات العسكرية وتجريف الأشجار والتصحر سببت هلاك خلايا النحل".

وأشار الى قيام بعض مربي النحل بنقل خلاياهم من منطقة الى أخرى، بحثاً عن مناطق زراعية (غنية بالأزهار) لكن "الوضع الأمني أصبح عائقا أمامهم ما أدى الى توقفهم".

وينتج مربو النحل في العراق أربعة أنواع رئيسة من العسل تعرف بعسل الحمضيات والبرسيم والكالبتوز والمختلط، وفقا للمصدر.

وأوضح: ان أفضل أنواع النحل حاليا هو السلالة السورية في شمال العراق والمصرية في وسط البلاد.

من جانبه قال مهند عبد الرزاق صاحب محل (مملكة النحل) في منطقة الوزيرية ببغداد: ان الناس يبحثون عن العسل النقي بغض النظر عن سعره لانه يعد علاجا مهما لعدد كبير من الأمراض بينها الضعف الجنسي والأورام الخبيثة وغيرها".

وطالب عبد الرزاق المسؤولين الحكوميين عدم استيراد العسل من دول أجنبية، لانه قد يحمل أمراضاً تفتك بالنحل.

من جهته، قال عباس صبيح (٦٣ عاما) وهو تاجر عسل منذ اكثر من عشرين عاما، ويعمل في محله وسط شارع الجمهورية في بغداد: ان "معظم من يشترون العسل يفعلون ذلك بدافع العلاج لانه فعال في معالجة الأمراض".

وأكد صبيح ان "العسل المحلي اكثر نقاوة لان مصادره معروفة وموثوقة اكثر من العسل المنتج خارج البلاد".

بدورها، قالت أم إبراهيم (٢٧ عاما) وهي طبيبة: ان "العسل مادة أساسية ويزيد مناعة الجسم إزاء عدد كبير من الأمراض، إضافة لكونه لذيذا ويمكن استخدامه حتى في تجميل البشرة".

مدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية عون ذياب عبد الله:

نحن بحاجة إلى سياسة ترشيدية والسدود لا تحل أزمة المياه

■ أجرى المقابلة/ أحمد مطير

لا تشكل مشكلة المياه بين سورية وتركيا حالة فريدة أو نادرة مع ما لها من خصوصية. فالأنهار الدولية، تسبب المشاكل في معظم أنحاء العالم لتداخل المصالح، وللحاجة الماسة إليها خصوصاً أن المياه هي بترول القرن الحالي.
كانت احتياجات سورية من مياه الفرات في العام ٢٠٠٠ حوالي ١١ مليار متر مكعب، واحتياجات تركيا ١٥,٧ مليار سنوياً، واحتياجات العراق ١٣ ملياراً، فيكون المجموع ٣٩,٧ مليار في حين أن الإيراد السنوي لنهر الفرات لا يتجاوز ٢٧ مليار متر مكعب في السنة، فإن العجز المائي يبلغ حوالي ١٣ مليار متر مكعب.
المدى الاقتصادي حاورت مدير عام المركز الوطني لادارة الموارد المائية عون ذياب:

عون ذياب

■ هذه السنة سوف تكون سنة رطبة

■ المشكلة الآن ليست مشكلة سدود إنما مشكلة مياه

■ لا يمكن إعادة الاهوار كما كانت في السابق

■ لدى الجانب التركي العديد من الملاحظات على إدارة العراق لموارده المائية بحيث ان الامر يجري بشكل سيئ مما يتسبب بعمليات هدر كبيرة للمياه، هل لديكم رؤية واضحة للإفادة من المياه وتقليل الكميات المهدورة؟

– بالتأكيد ان الجانب التركي يشدد على هذا الموضوع وهم محقون ولكن هناك جانباً آخر هم غير محقين وقد قلت لهم في الكثير من المباحثات معهم ان العراق لم يعط الوقت الكافي والميزانية الكافية لتغيير نظام الري المبني منذ سنين طوال فقد اعتاد الفلاح العمل بطريقته الخاصة التي هي خاطئة ثم ان إدخال طرق الري الحديثة كالري بالتنقيط والرش لا يمكن ان تطبق على جميع الأراضي فهي قد تنجح في الترب الرملية ولكنها غير فعالة في الترب الثقيلة والحل هو الزراعة المحمية وهي مساحات صغيرة ولكنها إنتاجية عالية وإضافة الى زراعة المحاصيل التي تتحمل الملوحة والقليل من المياه ولكن في المقابل إنتاجية عالية وكل هذه دراسات نعمل عليها الآن والتأكيد على الزراعة لانها المستهلك الأساسي للمياه، ونحن ضد التوسع العشوائي في الزراعة لان زراعة الأراضي الواسعة من دون إنتاجية عالية.

■ ألا تعتقد ان العراق بحاجة الى بناء العديد من السدود للمحافظة على كميات المياه الواصلة له، نحن نرى ان الجانب التركي حافظ على ثروته المائية عن طريق السدود لماذا لا نحذو حذوهم؟

– انا اختلف بعض الشيء مع من يقول ان العراق بحاجة الى السدود، فعلى سبيل المثال سد حديثة يستوعب ٨ مليارات متر مكعب في حين يوجد فيه ٣٠٠ مليون بسبب عدم توفر المياه، المشكلة الآن ليست مشكلة سدود انما مشكلة مياه ثم ان موضوع السدود قرار يتخذ على أساس دراسات في العراق يوجد فراغ خزني كبير، فمثلاً بحيرة الثرثار فارغة والحبانية، كذلك وحاجة العراق للسدود تحدده الدراسات التي تقوم بها الموارد المائية.

■ مشكلة المياه في العراق هل تجاوزت الحلول في ظل غياب اتفاقيات واضحة مع العراق والدول المتشاطئة؟

– بالتأكيد ان مشكلة المياه ليست بسهلة ولكن هناك احتمالات عدة أهمها ان هناك سنوات جافة وسنوات رطبة وقد مرت سنتان شديدتا الجفاف على العراق وهذا هو السبب الرئيس الذي عمق الأزمة وإظهارها بالمستوى الذي نلحظه الآن، ولكن يمكن ان تتغير فيما أذا أطلت سنة رطبة يمكن ان تتحسن إيرادات نهري دجلة والفرات وتتغير المعادلة من جفاف الى توفر المياه بحدود مقبولة هذا على المدى المنظور الا انه على المستقبل كل التقارير تقول ان هناك نقصاً للمياه في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للاحتباس الحراري وظاهرة الجفاف التي أصابت المنطقة بالكامل اذ ان هذه الظاهرة يجب ان تؤخذ بنظر الحسبان وان نتكيف إزاء هذه الظاهرة الجديدة وهذا يتطلب جهود كل الجهات والوزارات المختصة سواء كانت المسؤولة عن إدارة الموارد المائية او الوزارات المستهلكة للمياه كوزارات الزراعة والبلديات والأشغال العامة والصناعة وكل المحافظات والفلاحين كل هؤلاء يجب ان يهتموا بالمشكلة، وتتغير وجهة نظرنا وثقافتنا من حالة الرخاء بالمياه الى النقص والجفاف.

■ هناك توقعات ترى ان العراق بعد عقود سوف يتحول الى ارض قاحلة ما مدى صحة هذه التوقعات؟

– هذه تحذيرات وإنذارات وهذا ما يطرح من خلال وسائل الإعلام وهنالك دراسات لنا نحن معنيين علينا ان ننتبه لمشكلة المياه لان العراق لم يكن يهتم لهذه المشكلة نتيجة لانشغاله بالكثير من القضايا والمشاكل وبالمقابل بلدان الجوار تهتم بهذه القضية وعلينا ان نحسن من استخدمنا للمياه فبدلاً من ان نهدر المياه وبشكل عشوائي وخاصة في مجال الزراعة وان نستفيد من السنوات الرطبة لخزن المياه، علينا ان نغير طريقتنا بالزراعة ونقل المياه والمحافظة عليها بحيث لا نخسر المياه بعمليات النقل وبالتالي يجب ان نغير طريقة توزيع المياه واستخدامها من قبل المواطنين وعلينا في المستقبل فرض الأجور الان المياه ثروة وطنية حاليا الظرف لا يساعد على هذا ولكن في المستقبل يمكن ان نعول على هذا الامر وخاصة بعد ان يكون دخل الفلاح مجزياً يمكن ان نستقطع من أرباحه كأجور على المياه لكي يشعر المواطن بقيمة هذه المياه.

■ ولكن هناك كميات كبيرة من المياه تذهب الى البحر من دون الإفادة منها؟

– هذا غير صحيح انا أريد أن أصحح هذا الشيء إن هناك تصورات خاطئة لان مياه شط العرب هي مياه من البحر وهي مياه مالحة وهي غير صالحة لانها مياه المد ولا تصل قطرة واحدة الى البحر وانا مسؤول عن كلامي هذا نحن نطلق من سد الموصل خمسئة متر من المياه ومن سد دوكان ودربندخان ٦٢٥ متراً عندما يعبر قلعة صالح في العمارة يصل الى ٤٠ متراً استخدام الناس والمزارعين للمياه مع الحد الأدنى للحياة، النهر هو ١٠٠ متر في الثانية سابقا كان الكارون يؤثر على شط العرب ولكن الجانب الإيراني حول مجرى النهر الان لا يوجد اي هدر سابقاً، اما الآن فإن تركيز الأملاح في شط العرب تصل لـ ٧٠٠٠ جزء في المليون، لان المواصفات الخاصة بمياه الشرب ١٠٠٠ جزء في المليون وفي الزراعة ٢٠٠٠ جزء في المليون وفي الفاو وصل تركيز الأملاح الى ٣٠ الف جزء في المليون ونحن أمام كارثة بيئية وجدلنا مع الأكراد على أساس هذه الحقائق ليس هناك هدر في المياه.

■ الإحصائيات تقول ان ٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة تتصحر بمعنى ان العراق سوف يفقد نسبة كبيرة من أراضيه، ما البدائل الناجعة لتوفير المياه غير الاعتماد على نهري دجلة والفرات؟

– لا توجد مصادر مياه أخرى بالغزارة الكمية التي نتوقعها ، فمثلاً المياه الجوفية لا يمكن الاعتماد عليها لان الكثير من الآبار نضبت خلال السنوات الأخيرة في محافظة صلاح الدين بسبب نقص الأمطار، وان عمليات استخراج المياه الجوفية مكلفة وتوجد في أعماق الأرض وخاصة في المناطق الغربية، اما في السهل الرسوب فأن المياه مالحة، هناك اهتمام من قبل الدولة لمكافحة التصحر من خلال إنشاء الأحزمة الخضر حول المدن وتشجير الطرق للحد من هذه الظاهرة ونوقف تأثير الزحف الصحراوي.

■ هناك محاولات لإعادة إحياء الاهوار في جنوب العراق البعض يرى ان في المسطحات المائية يحدث الكثير من الهدر للمياه هل إعادة الاهوار سوف يفاقم هذه المشكلة؟

– هذا موضوع آخر لان الاهوار في العراق تكوين بيئي ونادر جدا، ولا يمكن إعادة الاهوار كما كانت في السابق ولكن يجب ان نختار مساحات من الاهوار محددة ونحافظ عليها وعدم التفريط في المياه والاسبقيات في المياه واضحة اولا لمياه الشرب والبساتين والخضر وهذا الموضوع يجب ان يخضع للتوازن ونحن نعمل عليه الآن.

■ الكثير من الدول تستخدم طريقة تدوير المياه بمعنى انها تستفيد من مياه المجاري عن طريق اعادة تأهيلها، هل يمكن للعراق الإفادة من هذه الطريقة؟

– مع انها ليست الحل الكامل للمشكلة، حالياً ترمى مياه المجاري الى النهر، في حالة معالجتها فأنها سوف تقلل من تلوث مياه الأنهر يمكن استخدامها في عمليات السقي وزراعة الأحزمة الخضر حول المدن وهذا ما تعمل عليه أمانة بغداد بالتعاون مع وزارة الموارد المائية عن طريق مسح الترب ونحن نتوقع ان نصل الى نتائج ايجابية وهناك تعلميات من قبل مجلس الوزراء لكل الوزارات والمعامل بعدم رمي المياه الملوثة الى النهر وهناك اهتمام من قبل الوزارات المعنية بهذا الأمر.

■ متى تتوقعون ان تنتهي مواسم الجفاف في العراق؟

– هذا يعتمد على الإحصاء وهو يحتاج الى فترة زمنية طويلة ولدينا إحصائيات من ثلاثينيات القرن الماضي الى حد الآن ونحن مستمرين بجمع المعلومات وتحليلها ونحن نتوقع ان هذه السنة سوف تكون سنة رطبة ان شاء الله بعد ثلاث سنوات جافة ربما لا تكون سنوات فيضانية انما أكثر من المعدل.

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة -الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

ثلاثون شركة وفائز واحد في مسابقة جولة التراخيص النفطية الاولى

■ المدى الاقتصادي / وكالات

كان المزاد العراقي للرخصة النفطية حدثاً تاريخيا بحق لأنه النشاط الأول من نوعه الذي تم نشره مباشرة على شاشات التلفزيون.

كان من المتوقع أن تتنافس أكثر من ثلاثين شركة على العقود النفطية التسعة أمام الكاميرات. في الواقع ان العراق اعد برنامجاً تلفزيونياً لعرض الواقعية فأخذ حسين الشهرستاني وزير النفط العراقي دور سير آلن شوغار (وهو من احد الأثرياء الانكليز) بينما يتطلع مستثمرو الشركات الى نيل احد العقود المعروضة، ويخشى بعض المزايدون من حصول تدافع غير لائق لسبب وجيه طبعاً، فلا يعد العراق ثالث اكبر بلد في الاحتياطي النفطي العالمي فحسب، بل انه يمتلك حقولا نفطية فريدة غير مستغلة بشكل جيد خلال ثلاثين سنة من الحروب و الحصار و المجاعة، "فيعد العراق آخر بلد يعمل بكلفة منخفضة في استخراج النفط الخام في العالم" هذا ما قاله خبير شؤون الشرق الأوسط ومدير إدارة الطاقة في ميدلي للاستشارات العالمية بيل فارين برايس.

هدفت جولة التراخيص النفطية الى رفع إنتاج النفط العراقي من ٢,٤ مليون برميل الى ٤ ملايين برميل يومياً، وعلى ما يبدو فأن العراقيين أطلقوا اسم (اني شركة نفط فأحصل علي) على عرضهم التلفزيوني، لكننا غير متأكدين الى اي حال ستؤول هذه الأمور.

واحدةً تلو الأخرى قدمت الشركات عطاءاتها المختومة في صندوق و بعد ذلك أعلنت الحكومة الأسعار المستعدة لدفعها و بموجب ذلك تستطيع شركة واحدة ان تأخذ العقد.

كان هنالك فرق كبير بين الأسعار المالية التي قدمتها الحكومة العراقية والأسعار التي قدمتها الشركات النفطية، فتم إبرام هذه العقود على أساس النهوض بالواقع الإنتاجي لأكبر حقول النفط العراقية من خلال منح العقود للمزايدين الناجحين الذين ينتجون براميل نفطية تكثر بعددها عن الهدف المنشود، لكن الشركات قامت بعرض عطاءات ذات قيمة تصل الى عشرة إضعاف او ضعفي القيمة المطروحة من جانب الحكومة العراقية، فللعمل في حقل بأي حسن على سبيل المثال طالبت شركة كونكو فليبس ٢٦,٧ دولار للبرميل الواحد الوقت الذي عرضت فيه الحكومة العراقية ٤ دولارات بالمقارنة مع سعر السوق العالمية الذي يصل الى سبعين دولاراً ونتيجةً لذلك قامت معظم الثلاثين شركة بالمغادرة من هذه المزايدة بما فيها شركة ايكسون وشركة توتال وشيل وشركة البترول الصينية وشركة سينوبك.

فلماذا قام العراق بلعب كرة خطرة كهذه؟!

لعل الإجابة على هذا السؤال هو ان العراق يفتقر الى السيولة المالية.. حيث تحتاج الحكومة الى عشرات البلايين من الدولارات لعمليات إعادة الاعمار فحتى وارداته تعتمد بنسبة ٩٥٪ على عائدات الإنتاج النفطي والذي تناقص بعد انخفاض سعر النفط من سعر المئة وسبعة وأربعين دولاراً في شهر يوليو/تموز الامر الذي وضع ضغطاً هائلا على الشهرستاني لكي يقوم بعصر الشركات قدر الإمكان للحصول على أقل سعر ما أدى الى الحصول على نتائج عكسية!

وربحت شركة بريتش بتروليوم وشركة البترول الوطنية الصينية العملاقة لإنتاج النفط في العقد الانفرادي لحقل الرميلة الذي هو بمقربة من الحدود الكويتية- العراقية والذي يزود العراق بنصف كمية الإنتاج النفطي حالياً، وبالرغم من ذلك إن هنالك نقاشات تفيد بأن هذه الشركات ستندم على تبني هذه العقود و اقترح الاتحاديون سعر ٣,٩٩ دولار للبرميل الواحد لكنهم انقصوا هذا السعر الى النصف لكي يتناسب مع أعلى مستويات العروض العراقية.

وقال فارين برايس: "اني مندهش لحصول هذا فسعر (٢) دولارين يبدو سعراً هامشيا جدا"، ووعدت شركة بتروليوم بزيادة الإنتاج الى ثلاثة أضعاف في حقل الرميلة لكن المستثمرين قد يواجهون صعوبة في التوصيل بسبب أحداث العنف، وبعد التحسن الأمني تم عقد المزاد في يوم انسحاب القوات الأمريكية نفسه من المدن العراقية الذي صادف انفجار سيارة ملغومة أسفر عنه قتل سبعة و عشرين شخصاً.

وستقوم شركات النفط الأجنبية بحماية الموظفين والبنى التحتية من استهدافات القاعدة و المتطرفين.

لكن الأمر الأكثر جوهرية هي ان مكامن النفط في حقل الرميلة تضررت جراء العقوبات الدولية (١٩٩٠-٢٠٠٣) التي فرضت بعد الغزو العراقي للكويت.

وقال احد التقارير: "ان الإدارة الضعيفة للحقول أدت الى تناقص الإنتاج من أفضل حقول النفط التي تحتوي على نفط لا ينضب وان هذه الأزمة الإدارية سوف تستمر في إنقاص الإنتاج من هذه الحقول التي تحتوي على احتياطي نفطي كبير".

وكانت شركة بريتيش بتروليوم جزءاً من مجموعة الشركات التي قامت باكتشاف حقل الرميلة عام ١٩٥٣ والتي حللت بنيته الجيولوجية بموجب الاتفاقية التي أبرمتها مع العراق منذ عام ٢٠٠٥.

أما كريس سكيربوسكي وهو المحرر الاستشاري في بتروليوم برفيو فلديه وجهة نظر أكثر ايجابية "بالرغم من الأضرار الحاصلة في خزانات النفط التي تحتوي على خمسة عشر بليون برميل في الحقل الواحد، اما بريتش بتروليوم فقد نالت النية الحسنة والطيبة مع الحكومة العراقية في جولة التراخيص العراقية القادمة وان هذه الشركة حصلت على خط في المنافسة".

لم تعترف أي من الشركات التي غادرت الساحة بأسفها لعدم تعاقدها مع العراق، اما العطاءات المرفوضة تم عرضها على مجلس الوزراء لإعادة النظر فيها، وهنالك جولة تراخيص قادمة والعراق بحاجة ماسة لجذب رأس المال الخارجي والخبرة اللازمة لرفع مستوى البنية التحتية النفطية المتداعية وفي ظل هذه الظروف فأن القطاع الصناعي بإمكانه ان يلعب كرة خطرة وقوية مثل هذه.

وقال احد المصادر: "الجانب الصناعي لم يكن مستعداً للتعاطي مع مثل هذه الحقول وذلك بسبب فقدان القيادة الحكيمة لمثل هذه الأمور المهمة".

تقرير : زيادة الإنفاق في السعودية بمقدار اكثر من 154 مليار دولار

■ الرياض / وكالات

توقع تقرير اقتصادي زيادة الإنفاق السعودي على الأهداف الموضوعة للإنفاق الحكومي في الميزانية بحوالي ٢٠ في المائة، خلال ٢٠٠٩، وذلك مع بدء برنامج الحكومة للإنفاق بهدف إنعاش الوضع الاقتصادي بعد الأزمة المالية، ليصل إلى ٥٩٧ مليار ريال (١٥٤,٣ مليار دولار).

ورجح التقرير ألا يكون لهذه الخطوة تأثير على الميزانية السعودية بسبب عودة أسعار النفط للارتفاع، ، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التحويلات المالية بالبلاد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، كما أن السعودية كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تتراجع أعداد الأجانب فيها بسبب الأزمة.وذكر التقرير، الذي أعده البنك السعودي الفرنسي، أنه من الممكن إدارة خطط السعودية للإنفاق دون خطر وجود تضخم كبير، خاصة وأن الأهم بالنسبة للرياض يتمثل في عودة النمو عبر ضخ الأموال في ظل تردد مؤسسات الأعمال الخاصة والمصارف بفعل ذلك.

ورجح التقرير أن يشهد الاقتصاد السعودي تراجعاً بإجمالي الناتج المحلي بواقع ٠,٩ في المائة، ليكون بذلك الانكماش الأول له منذ عقد من الزمن. وبحسب التقرير، فإن استمرار الإنفاق الحكومي بات له ما يدعمه مع ارتفاع أسعار النفط، ما قد يؤدي إلى فائض بواقع ٦٠٠ مليون دولار، أو عجز "طفيف جداً" في الميزانية، إن استمرت أسعار النفط عند قرابة ٧٠ دولاراً للبرميل.و حض التقرير السعودية على عدم أن "تركز اهتمامها فقط على مصالحها الوطنية وأن تنتج ما يكفي من النفط الخام لتلبية الطلب المحليّ وضمان عوائد تكفي لتغطية نفقاتها،" خاصة وأن المملكة "تنفق ما يزيد على عشرين مليون دولار يومياً للمحافظة على طاقتها الفائضة، حيث أنها تنتج ٨,٢ ملايين برميل، مع أنها قادرة على إنتاج ١٢ مليون، وهو ما يكبدها حالياً خسائر بنحو ٥٣ مليار دولار على الأسعار الحالية للنفط.وتطرق التقرير إلى سياسة المصارف في الإقراض، فلفت إلى وجود "مؤشرات" إيجابية للتعافي، تظهر من خلال ارتفاع قروض القطاع الخاص، مشيراً في الوقت عينه إلى أن المصارف ستكون أقل تساهلاً حيال الإقراض مستقبلاً، مقارنة بما كان يحدث في السنوات الماضية، خاصة وأن هناك حاجة لعودة الثقة بعد أزمة قروض "السعد" و"القصيبي".ورأى التقرير أن قضية مجموعتي شركات "السعد" و"القصيبي" وعدم قدرتها على تسديد الديون "أثرتا سلباً على صورة الشركات السعودية في العالم،" لكنه استطرد بأن "المشهد العام على صعيد الشركات والاقتصاد الكلي يبدو سليماً،" داعياً الشركات السعودية إلى تعزيز شفافيتها.أما بشأن التحويلات الخارجية، فقد جزم التقرير بأن الاقتصاد السعودي يلعب دوراً كبيراً في دعم الدول التي تعمل جاليات كبيرة منها في المملكة، مضيفاً أنه بخلاف سائر دول الخليج، فإن السعودية لم تشهد تراجعاً في عدد الأجانب العاملين فيها خلال ٢٠٠٨، وقد قام الأجانب في تلك الفترة بتحويل ٢٠,٧ مليار دولار، بزيادة ٣٣ في المائة عن ٢٠٠٧.

وتبين بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" أن تحويلات غير السعوديين ازدادت في آب الماضي، ما شكل دخلاً أساسياً للبلدان المستوردة للنفط في آسيا والشرق الأوسط، كالهند وباكستان ومصر.

أول امرأة تحوز على جائزة نوبل للاقتصاد

■ ترجمة: المدى الاقتصادي

أفلتت قبضة الرجال المحكمة على جائزة نوبل حين حصلت الينور اوستورم على شرف نيلها وهي أستاذة في جامعة أنديانا وبذلك أصبحت أول امرأة تنال تقدير هذه الجائزة، أكد فوزها بهذه الجائزة ان عام ٢٠٠٩ هو العام الذي حطم جميع التسجيلات السابقة بالنسبة للنساء وبعدد وصل الى خمس نساء.

تقاسمت البروفيسورة ذات الستة و السبعين عاما جائزتها مع زميلها الأكاديمي الأمريكي أوليفر وليامسون والذي يماثلها بالسن والذي يدرّس في جامعة كاليفورنيا وبريكلي فكلا البروفيسورين متخصصان في مجال الإدارة الاقتصادية وتوزيع سلطة حل النزاعات.

كتبت اوستروم وبشكل ملحوظ عن الموارد المعروفة مثل الغابات ومصايد الأسماك التي تعد من أفضل الموارد استغلالا اذا ما وضع مستخدموها الفعليون القواعد والأنظمة بدلا من الحكومة.

ومعظم اعمال ويليامسون كانت تتحدث عن دور الشركات المهم في النهوض بواقع السوق.

وان هذه السنة سنة جيدة بالنسبة للأمريكيين فكان هنالك احد عشر فائزا أمريكيا من بين خمسة عشر من الفائزين بالجوائز لهذه السنة، فبالطبع حصل الرئيس باراك اوباما على شرف نيل هذه الجائزة الذي تعامل سياسياً مع الجدل الذي أثير بسبب اختياره لجائزة نوبل للسلام.

و حال ما استلمت البروفيسورة اوستروم الجائزة عبرت عن أملها في ان يساعد هذا الأمر و بشكل مباشر في جذب الانتباه الى النساء الأخريات اللائي يعملن بهذا الحقل وقالت: هنالك الكثير والكثير من الناس الذين يقاسون الصعاب لأجل ان يتم اختيارهم لهذه الجائزة و الحصول على شرف نيلها، وانني لازلت مصدومة بعض الشيء.

وقال الحكام بالإشارة الى أبحاثها في الإدارة الاقتصادية و خصوصا المشتركة انها: "واجهت الحكمة التقليدية و قالت ان الملكية العامة تتم إدارتها بشكل غير جيد و يجب ان تنظم عن طريق سلطة مركزية او عن طريق خصخصتها"، حيث بحثت اوستورم في الآثار السلبية في الجهود المبذولة في النيبال باستبدال شبكة السدود التقليدية المحلية للري الزراعي بشبكة حديثة من السدود الكونكريتية التي تديرها وكالات حكومية.

وقامت كذلك بدراسة نجاح صيادي سلطعون البحر في العشرينيات بشكل رئيسي للاتفاقية التي تنص على تنظيم الحصص الخاصة للصيد لحماية هذا المورد على المدى البعيد.

وبالرغم من عدم وجود جدل على فوزها بهذه الجائزة لكن من الممكن أن يوجد بعض القلق بين أوساط الأشخاص التقليديين والذي يفيد بأن الفائزين في هذه السنة وُصفوا أنهم علماء اجتماعيين أكثر من كونهم علماء اقتصاديين بالمعنى الدقيق للكلمة والذي يمكن ان يطبق على عمل البروفيسورة اوستروم على وجه الخصوص، وقالت الأستاذة اوستروم: "لقد عبرتُ عن جميع تخصصاتي وليس هناك شكٌ في ذلك".

وقال ستيفن ليفت وهو أستاذ اقتصادي في جامعة شيكاغو: "ان الاقتصاديين يكرهون ان تذهب الجائزة لإوستروم أكثر مما يكره مؤيدو النظام الجمهوري فوز اوباما بجائزة السلام. يريد الاقتصاديون ان تكون هذه الجائزة جائزة اقتصادية .حيث تم منح هذه الجائزة بطريقة لا سابق لها لانها أعطيت على انها جائزة في العلوم الاجتماعية وليس على انها جائزة نوبل الاقتصادية"، في حين لم يكن هنالك أي اعتماد مخصص للجائزة الاقتصادية في عام ١٩٦٨ والتي قام بوضعها البنك المركزي السويدي.

الينور اوستروم

اوليفر وليامسون

■ كانت الينور اوستورم من بين خمس نساء يحصلن على شرف جائزة نوبل التذكارية لعام2009

هذه السنة حققت أعلى مستوى للفائزات الإناث بجائزة نوبل للسلام وهن:

■ الينور اوستورم التي تبلغ ٦٧ عاما دخلت التاريخ لكونها أول امرأة تفوز بجائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية التي تشاركتها مع زميلها الأميركي أوليفر وليامسون لعملهما في الإدارة الاقتصادية.

■ الأمريكيتان اليزابث بلاك برن التي تبلغ من العمر ٦٠ عاماً وكارول غريدر والتي تبلغ من العمر ٤٨ عاماً اللتان تقاسمتا جائزة نوبل في الطب مع جاك سوزوستاك بسبب اكتشاف وجود تيلوميراز وهو أنزيم يساعد على منع مرض جلدي في الكروموسومات التي ترتكز عليها الشيخوخة والسرطان.

■ هيرتامولر التي تبلغ من العمر ٥٦ عاماً وهي كاتبة ألمانية ولدت في رومانيا وفازت بجائزة نوبل للآداب لتصويرها النقدي لحياة ما وراء الستار الحديدي في ظل الرئيس الراحل نيكولاي تشاوشيسكو.

■ آدايوناث ذات الـ٧٠ عاماً من (إسرائيل) التي تقاسمت جائزة نوبل في علم الكيمياء مع اثنين من الرجال الأمريكيين لكشفهم الطريق التي يعمل بها الرايبوسوم وهو نوع من البروتين المصنع الذي يترجم الشفرات الوراثية من الحمض النووي (دي ان ايه) الى بروتينات تعمل داخل الخلية.

جائزة نوبل للاقتصاد تذهب الى اثنين من الأكاديميين الأمريكيين

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

منحت الأكاديمية السويدية جائزة نوبل للاقتصاد الى اثنين من الأكاديميين الأمريكان الذين كان لهم الريادة في البحث بشأن اتحاد الأفراد وتقاسمهم للمصادر المشتركة للعمل معا في الشركات . وقد فازت الينور اوستروم استاذة علم السياسة في جامعة انديانا مع اوليفر وليامسون الاستاذ الفخري في مدرسة هاس للأعمال بهذه الجائزة مناصفة.

يمكن القول بأن اعمالهما المختلفة في مجال الحكم الاقتصادي الذي يكمن وراء الأسواق المالية لعب دورا رئيسيا في تحدي اسس التفكير السائدة.

بالنسبة لـ "الينور اوستروم" فهي أول أمراة تفوز بجائزة نوبل للأقتصاد اعترافاً بمجال عملها في حقل "إدارة الملكيات العامة بنجاح من قبل اعضاء الاتحادات والجمعيات" وقد اختبر بحث اوستروم كيفية تأثير السياسة والاقتصاد والنظام القانوني على كم المصادر الطبيعية المستعملة واظهرت بان الهيئات التي قادت تلك المشاريع كانت أكثر فعالية من نظام الخصخصة والنظام الاشتراكي.

لقد تحدت الينور الحكمة التقليدية التي تقول أن الملكية العامة تدار بشكل سيئ ويجب أن تدار أما من خلال السلطة المركزية أو من خلال نظام الخصخصة حيث استندت في بحثها على الدراسات العديدة بخصوص إدارة سوق السمك، والمراعي، والغابات والبحيرات واعمال المياه الجوفية وقد استنتجت بان المردودات افضل مما هو متوقع ضمن القياسات النظرية .

لقد قالت الينور عقب فوزها بالجائزة: "انها كانت مفاجئة كبيرة بالنسبة لها وان اختيارها للفوز بجائزة نوبل هو شرف عظيم وانها لا زالت غير مصدقة للحدث"، مضيفة: "أن بحثها في الطريقة التي يمكن بها للمواطنين أن ينظموا أنفسهم لحماية ثروة طبيعية مهمة هو أمر مهم بشكل خاص لقضية تغّير المناخ فهناك الكثير من الناس تنتظر تعاونا دوليا لحل مثل هذه المشاكل مثل الارتفاع العالمي في درجة الحرارة وهناك فرضية عامة تقول ان المسؤولين هم فقط العباقرة أما البقية فلا ،فمن المهم أن يكون هناك توافق عالمي لكن الأهم هو ان نأخذ خطوات اخرى على مستوى العائلة والجالية وعلى المستويين المدني والوطني فهناك الكثير من الخطوات التي يمكن أن تتخذ والتي لا يمكن حلها بمفردهم لكن وجودها بشكل متراكم سيحدث فرقاً كبيراً".

بالنسبة الى عمل أوليفر ويليامسون فقد تركز على الطريقة التي يمكن بها معالجة مشكلة تضارب المصالح بطرق مختلفة عن طريق ترتيب المنظمات مثل الشركات مقارنة باسواق الأسهم المالية حيث يوضح لماذا يفضّل أحيانا بالنسبة للشركات أن تقوم بتطوير منتجاتها وخدماتها محليا بدلا من شرائها من الخارج.

إن ما يعيق الأسواق هو أنها غالبا ما تسلتزم المساومة والخلاف وما يعيق الشركات هو السلطة التي تحدها وربما تتعسف فيها بينما الأسواق التنافسية تعمل بشكل أفضل نسبياً، لأن المشترين والبائعين يمكن أن يتجهوا نحو الشركاء الآخرين في حالة المخالفة لكن حينما تحد هذه المنافسة بين الأسواق فان افضل ما يناسب الشركات هو الحلول التنافسية أكثر من الأسواق كما وضحت ذلك الأكاديمية السويدية.

لم يكن ويليامسون موجودا للتعليق على فوزه بالجائزة وسيحصل كلا الفائزين على خمسة ملايين كرون سويدي أي ما يعادل ٤٥٣ ألف دولار.

باختيار ويليامسون وأليونور اوستروم فان الأكاديمية السويدية تنظر الى ما وراء الاقتصاد الذي كرسه سلوك أسواق الأسهم المالية لأن الأزمة المالية العالمية لم تقدم الشيء الكثير لسمعة الاقتصاد بشكل عام حتى أن بعض المثقفين قد اقترحوا إيقاف منح قيمة الجائزة في هذه السنة وكان ناشر الكتب المفضل لهذه الجائزة هو يوجين فاما الاستاذ في جامعة شيكاغو وصاحب نظرية (السوق الكفوءة) هذه النظرية التي تصرح بان اسعار التجارة بالموجودات الثمينة مثل الأسهم هو ما يعكس قيمتها الحقيقية بالكامل والتي كذبتها اضطرابات الأسواق في السنتين الماضيتين.

وكانت جائزة نوبل للاقتصاد في العام الماضي قد تم منحها الى بول كروغمان لكتابه عن التجارة الدولية الذي يشرح لماذا يكون من الأفضل للدول أن تتخصص في انتاج بعض السلع والمنتجات؟ ومن خلال موقعه الشعبي (ضمير التحرر) دعا كروغمان الى تحفيز أكبر للحكومات لدفع الاقتصاد العالمي بعيدا عن الكساد وانتقد طريقة ادارة الرئيس أوباما في معالجتها لأنقاذ البنوك الأمريكية.

وقد هنأ كروغمان الفائزين بهذه الجائزة قائلاً: ان عمل ويليامسون فيه الكثير من التفكير الاقتصادي الحديث ويعترف بانه لم يتعرف على اعمال اوستروم قبل هذا اليوم لكنه يفهم الآن لماذا فازت بالجائزة؟

فإذا كان الهدف هو فهم كيفية خلق المؤسسات الاقتصادية فانه من الأمور الحاسمة أيضاً معرفة التنوع في هذه المؤسسات والمدى الأوسع من الستراتيجيات التي تعمل فيها بدلا من التقسيمات الثنائية لها بين الأفراد والشركات.

ومما هو جدير بالذكر أن جائزة نوبل للاقتصاد لم تكن ضمن الجوائز الأصلية الخمس التي ابتدأها الفريد نوبل لكنها أضيفت بعد ذلك عام ١٩٦٩.

عن الغارديان

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور علي العلاق: شركات عالمية عرضت على الحكومة العمل مقابل الدفع بالآجل

■ حوار / احمد مطير

تحديات كثيرة تواجه العراق في إعادة الاعمار وبناء اقتصاد قوي ومتين، ومن هذه التحديات هي الفساد المالي والإداري والنهوض بجميع القطاعات الخدمية والإنتاجية على حد سواء، الأمين العام للأمانة العامة لمجلس الوزراء الدكتور علي العلاق حدد الكثير من نقاط النهوض بالواقع الخدمي والاقتصادي، كما انه شخص الكثير من المشاكل التي تتعلق بما يعانيه الاقتصاد العراقي من تدفق سلعي واستيراد عشوائي للسلع والبضائع، إضافة الى الهدر الحاصل بالتروة المائية نتيجة لتخلف وسائل الري التي تستخدم وغيرها من المشاكل التي تم طرحها على طاولة الحوار الذي لم يخل من صراحة وتشخيص لمواطن الخلل في البنية التنظيمية والاقتصادية للدولة العراقية.

■ برغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على تشكيل الحكومة وبرغم انها قد نجحت في جوانب معينة إلا انها أخفقت في جوانب اخرى منها ملف الخدمات، لماذا هذا الفشل برأيك؟

– هذا الأمر يتعلق بجوانب متعددة منها ان المشاريع التي تتعلق بإعادة الخدمات والارتقاء بها تأخرت بسبب الظرف الامني والجانب الآخر هو ان الكثير من مستوى الخدمات متأخر ومتخلف بشكل كبير وفي الكثير من الأحيان يحتاج الى هدم وبناء من جديد فالواقع الخدماتي بعد عام ٢٠٠٣ كان هناك شبح مؤسسات خدمية بالمعنى الإداري والتقني والقدراتي وغيرها و كانت هناك عمليات ترقيع استمرت ولسنوات طوال في الكثير من المؤسسات بحكم الحصار والحرب وغيرها، لذلك كانت مهمة شاقة وكبيرة و ليست عملية إصلاح لبعض الجوانب فأما البناء من المربع الأول او تغير وإعادة بناء وهذه المهمة كبيرة جدا حتى عندما حصل بعض الانجاز في المشاريع قياسا لحجم الحاجة قد لا تكون مرئية فعندما نتكلم عن بعض المحافظات التي تنقصها المجاري فنسبة توفر المجاري فيها هي ٢٠٪ بمعنى ان هناك نقص ٨٠٪ وحتى هذه النسبة تعاني من المشاكل لطول عمرها الزمني وعدم الصيانة، وهذه المشاريع تستغرق وقتاً طويلاً، وهكذا فنسبة ما ينجز الان يكون غير واضح وبلا شك انجزت الكثير من المشاريع ولكن كما قلت إنها غير منظورة اذا ما قارناها بحجم ما يحتاجه المواطن.

وهناك أمر جوهري في هذا الجانب مستوى التأخر

□ العراق بحاجة الى وزارة متخصصة بالمعادن
□ لدى الجانب التركي ملاحظات على عمليات الهدر في المياه
□ تخصيص 65 مليار دولار للبنى التحتية وقطاع الخدمات

الموجود بالخدمات وتوفر البنى التحتية وغيرها بالحجم الواسع والكبير جداً الذي كانت تحتاج لانجازه من شركات مقاولات ذات قدرات كبيرة وهذا شكل واحدة من العقبات الأساسية التي واجهت عمليات الاعمار في العراق ما اضطر الى اللجوء الى شركات صغيرة فأما ان تترك الامور على حالها وتنفذ ما تستطيع وبالاستعانة بهذه الشركات وعلى حساب النوعية وخاصة مع الظرف الامني كانت عائقا لدخول الشركات الكبرى وهذا واحد من اسباب تأخر هذه المشاريع او القيام بها ولكن ليس بالمستوى المطلوب والكثير من المقاولات أحيلت الى مقاولين عراقيين لم يستطيعوا ان يكملوا هذه المشاريع بسبب عدم وجود القدرات والكفاءات اللازمة وتحملوا الغرامات وما يترتب على العقد، لذلك الآن هناك توجه كبير وهو الحل الأساسي لهذه المشكلة ألا وهو التوجه الى الشركات الأجنبية الكبرى للقيام بالمشاريع الستراتيجية الكبيرة فالعراق يحتاج لبناء بالجملة وليس المفرد لكي تستطيع ان ترى النتائج وتنجزها بالشكل المطلوب، فمثلاً لو اعتمدنا على قدراتنا في بناء المدارس لن نستطيع الا بناء ٥٠ او ١٠٠مدرسة وحاجتنا هي ٤٠٠٠ مدرسة وهذا لا يمكن القيام به الا من خلال شركات كبرى لكي تنجزها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، ونفس الشيء مع بقية المشاريع الأخرى مثل المجاري ومشاريع الماء العملاقة على مستوى مدن بكاملها ومحافظات بكاملها، وهناك مشروع قيد المناقشة في مجلس الوزراء لرفعه الى مجلس النواب هو تخصيص ٦٥ مليار دولار لمشاريع البنى التحتية والخدمات ومن خلال إعطائها الى شركات كبرى وتسديدها بالآجل وخلال خمس او سبع سنوات واذا حصلت الموافقة عليها سوف تستطيع ان تركز الحكومة على جوانب أخرى تتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها وبسبب الأزمة العالمية اتصلت دول وشركات عالمية كبرى بالحكومة العراقية وأعلنت عن استعدادها للعمل في العراق وبطريقة الدفع بالأجل وهذا يتناسب مع ظروفنا وقدراتنا المالية، وأكيد بعد سنوات سوف تتحسن قدراتنا المالية بعد زيادة إنتاجنا للنفط خلال السنوات القادمة ومع حاجتنا نحن وحاجة هذه الدول والشركات هناك تقابل في المصالح يجب ان نستفيد منه وأتمنى ان يأخذ هذا المشروع الاهتمام والدراسة الكافية ولا ينظر له بإطار سياسي لانه يتعلق بمصلحة حقيقية للشعب العراقي وان يدرس بعناية فائقة لكي يطمئن المواطن والمسؤول بأن هذه الجوانب التي تكلمنا عنها وضعت بإطار صحيح من قبل الشركات المتخصصة وعلى قدر كبير من الوضوح والشفافية.

■ يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عدة منها اعتماده على واردات النفط التي تراجعت بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً، ما خطط الحكومة للبحث عن الموارد البديلة؟

– يوصف الاقتصاد العراقي بأنه أحادي، ولكن حقيقة الامر لم يتح للعراق استخدام بقية ثرواته الطبيعية من الموارد الأخرى لبعض المعادن كالفوسفات والكبريت والألمنيوم وحتى كنا نناقش مع احد المتخصصين في وزارة الصناعة قبل فترة وشعرنا بحاجة العراق لوزارة متخصصة بالمعادن للإفادة من ما موجود من معادن والعراق يمتلك قدرات كبيرة في مجال الزراعة ولكنها معطلة وكذلك في مجال الصناعة الذي هو الآن متوقف بسبب اننا نستورد ابسط الأشياء في حين ان ابسط الدول قد تجاوزت هذا، وهناك أيضاً قطاع السياحة وكل الحسابات تشير الى ان العراق يمكن ان يدخله سنوياً ملايين السياح اذا ما توفرت سبل الارتقاء بهذا القطاع من ناحية الخدمات وتنظيمه بشكل صحيح، وفرص الاستثمار في العراق غير مستنفذة وغير مستغلة والخارطة الاستثمارية في داخل العراق ضخمة جدا اذا ما تم استثمارها من قبل المستثمرين سيولد دخل للعراق من خلال ما سيدفعونه من رسوم وضرائب وإضافة الى تشغيل الأيدي العاملة وغيرها فإذا ما استقرت الظروف في العراق واستطاع التركيز على هذه القطاعات فأن امكانية الصعود بها وإمكانية تطويرها واستنفاذ ما بها لازالت كبيرة جداً.

■ بالعودة الى القطاع الزراعي الذي لا يشكو من قلة الدعم فقط، بل شحة المياه، كيف يمكن النهوض بهذا القطاع وهي مشكلة خارجة عن سيطرة الحكومة؟

– نعم مشكلة المياه تمثل تحديا كبيرا للدولة وهناك مباحثات مستمرة مع دول الجوار وخاصة تركيا في سبيل إعادة النظر في حصة العراق من مياه نهر الفرات وقد وافق الجانب التركي على إطلاق ضعف الكمية التي كان يحصل عليها من مياه الفرات، وهذه المشكلة تتركز في مناطق معينة في العراق ولكن حتى المناطق التي قد تتوفر فيها المياه لا تزال غير مستغلة وحتى المناطق التي يمكن استخدام المياه الجوفية فيها غير مستغلة وحتى طريقة استخدام مياه نهري دجلة والفرات متخلفة جدا ويتم من خلالها هدر كميات كبيرة من المياه ومن الملاحظات التي أبداها الجانب التركي على طريقة استخدامنا للمياه هي طريقة غير علمية وفيها هدر كبير جدا مما قد يتسبب بزيادة ملوحة التربة في حين يستخدم العالم طرقاً حديثة في الري بالرش والتنقيط، وهناك مشاريع نعمل عليها هي استخدام المياه الثقيلة وإعادة استخدمها لأغراض الزراعة وكما معمول به في دول أخرى.

تحدي المياه الذي يواجه العراق كبير جدا ولكنه ممكن ان ينظم من جوانب عديدة من خلال تنظيم استخدام المياه وزيادة حصة العراق من قبل الجانب التركي.

■ هل أصبحت المياه ورقة للضغط والمساومة تمارسها تركيا على العراق، وهل للجانب التركي مطالب محددة لزيادة حصة العراق المائية؟

– العالم كله اليوم يتعامل بمصالحه لا يعطي شيئا الا مقابل شيء آخر سواء كان هذا المطلب سياسياً أم اقتصادياً أم أمنياً وهذه اللغة التي تتعامل بها كل الدول في علاقتها مع غيرها من الدول، والتقاطع الذي حصل في علاقاتنا مع دول الجوار ساعد على ان تهضم فيه حقوقنا والظروف التي مر بها العراق لم تكن ظروفاً مستقرة وتسير بخط متصاعد في بناء علاقات شراكة وعلاقات تفاهم ومصالح متبادلة.

اليوم اذا استمر العراق في سياسته الخارجية كونه لا يهدد احداً وبلد يبحث عن الاستقرار والسلام والتعاون مع الدول الاخرى وهذا ما حدث مع الجانب التركي فحجم التبادل التجاري معهم يصل الى المليارات وهذا يمثل لتركيا أمراً أساسياً ومهماً لا يمكن ان تفرط به، ولذلك يكون لزاماً ان تتفهم مصالح الجانب العراقي وخاصة مع الإشارات الواضحة للحكومة و من مجلس النواب في اننا، أين سائرون مع الجانب التركي اذا كانت حجم التبادلات والمصالح الاقتصادية والتجارية بيننا وبينهم فما هو الموقف لتركيا بالنسبة لموضوع المياه مما حرك الموقف لصالح العراق وبدأت تظهر بعض النتائج لصالحنا؟

■ يوصف العراق بأنه بلد حدوده مفتوحة لكل شيء، اما بسبب السياسة الاستيرادية المرتبكة او بسبب حالات الفساد في المنافذ الحدودية، ماذا فعلتم للحد من ظاهرة الفساد التي تنتشر في الكثير من المنافذ؟

– موضوع المنافذ هّم كبير ووجع مؤلم للعراق وفيها الكثير من الضرر لمصالح العراق الاقتصادية والصحية والبئية والأمنية وهذه المنافذ تحولت الى مصالح ومفاسد وأمور أضرت بالوضع العراقي وكانت هناك بعض المحاولات لإصلاح هذه المنافذ من تغييرات إدارية او إجراءات رقابية وإعادة النظر في بعض التشكيلات ولكنها بصراحة ليست بالمستوى المطلوب لذلك بقيت هذه المنافذ تسبب أضراراً كبيرة وقد ناقشنا عملية دخول المنتجات الزراعية التي يجب ان تدخل ضمن إجازات استيراد ولكن نسبة كبيرة تدخل من دون إجازات استيراد وهذا يشكل خطرين الأول الإضرار بالمنتج المحلي لان هذه العملية مبنية على توازن معين هدفه حماية المنتج المحلي والخطر الثاني هو ما قد تحمله هذه المنتجات الزراعية فيها من مشاكل وأمراض زراعية قد تنتقل الى العراق، ويلاحظ انه في بعض الأحيان هناك منفذ قوي قد يمنع دخول محصول ما لكن يدخل هذا المحصول من منفذ آخر ضعيف فضلا عن ان العراق يستورد كل شيء الان وعندما تكون هذه المنتجات والمواد تكون بعيدة عن الفحص والضوابط والرقابة المعتمدة في دخول هذه المواد ما سبب الكثير من الضرر على المستهلك إضافة الى المخاطر من استخدام هذه المواد التي لا تخضع لعملية التقييس والسيطرة النوعية إضافة الى انها ألحقت الضرر بصناعتنا الوطنية، تعدد الجهات الموجودة في المنافذ وعدم وجود قوة رقابية في هذه المنافذ هو سبب كل هذا ونعتقد اليوم ان الحل الأساسي هو في إرسال قوة حقيقية وضاربة في قدراتها الرقابية ونزاهتها للسيطرة على هذه المنافذ وتكون عيناً للشعب العراقي على هذه المنافذ وهي مسؤولة عن المحافظة على مصالح الشعب العراقي الاقتصادية وان تعمل بروح وطنية.

■ الفساد الإداري هو التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة بشكل خاص والدولة العراقية بشكل عام بما انكم رئيس المجلس المشترك لمكافحة الفساد ماذا قدم هذا المجلس وما الخطوات التي اتخذها للحد من ظاهرة الفساد الإداري، وكما للإرهاب منابع فللفساد منابع أيضاً هل استطعتم تجفيف منابع الفساد؟

– الجهود التي بذلت الآن وطوال السنوات الماضية استطاعت الحد بنسبة معينة من ظاهرة الفساد غير المسيطر عليه، واستطيع ان أقول بشكل عام أصبح هناك سيطرة عامة على الوضع بمستوى معين استطاع ان يوقف الفساد، مثال على ذلك تهريب المشتقات النفطية فحينما كنت مفتشاً عاماً في وزارة النفط قدرنا حجم التهريب للمشتقات النفطية أكثر مليار دولار سنويا وكان العراق يستورد سنويا من المشتقات النفطية من ٤ الى ٥ مليارات دولار وكانت لا تفي بالحاجة، اليوم العراق يستورد أقل من مليار دولار والإنتاج المحلي لم يزدد ومع هذا لا تجد أي أزمة، كذلك في قطاعات أخرى لا أقول اليوم لا يوجد فساد في هذه المفاصل ولكن لم يعد كما كان بعد ان ضيقنا الخناق على الفساد، في السابق صهاريج تختفي ومستودعات كاملة تسرق واليوم لا توجد هذه الظواهر، وكذلك في قطاعات أخرى فقد انتهت حالة الفلتان وتم السيطرة على الوضع بشكل عام، ما نعمل عليه الآن هو معالجة أسباب الفساد من جذورها ومنها العمل على إعادة المؤسسة العراقية على أساس إداري وتقني وفني واستخدام الطرق الحديثة في بنائها التي أصبحت خلال عقود شبح مؤسسة بسبب طرق العمل المتخلفة جدا، وإصلاح الجوانب المهنية والوظيفة لدى الموظف العراقي، والجانب الآخر بناء منظومة القيم الأخلاقية في مواطنته والتي انهارت لدى المواطن العراقي.

هناك إرادة سياسية حقيقية للقضاء على الفساد والمشكلة ان إجراءات القضاء على الفساد غير منظورة والكثير من المؤسسات تعمل بصمت لان المهنية وعمليات التحقيق تفرض عليها الصمت وعدم التصريح الى ان تذهب للقضاء ويبت بها القضاء.

اليوم لدينا ٧٠٠٠ قضية فساد موجودة بين المحاكم وهيئة النزاهة وهي جهود في ظروف غير طبيعة قامت بها هذه المؤسسات الرقابية برغم الخطر والتهديدات والقتل التي تلاحق العاملين في هذه المؤسسات، ونحن في المجلس المشترك عاكفين لوضع الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للخمس سنوات المقبلة وسوف ننجزها قريباً وقد قمنا بالتحري والمسح الواقعي وحددنا اكثر من ٢٠٠ حالة فساد وكيف نقضي عليها، هذه الستراتيجية اذا ما تم تطبيقها سوف تحد من ظاهرة الفساد.

■ بناء مؤسسة الدولة وفق آلية جديدة تعتمد أولاً على بناء المنظومة الأخلاقية والمهنية للموظف هذا ما طرحته ولكن ألا تعتقد ان تدني الرواتب والتفاوت الكبير الموجود في سلم الرواتب هما أيضاً من أسباب الفساد او على الأقل من العوامل التي تشجع على الفساد؟

– هذه واحدة من أسباب الفساد التي جعلت الموظف العراقي يلجأ الى هذه الأساليب بسبب ضعف المدخول والتي اثرت بشكل كبير ولكن ما يحصل عليه الان الموظف العراقي جيد بعد الزيادات الكبيرة التي حصلت في الرواتب ولكن الحالة أصبحت كالإدمان لدى البعض ومع هذا أتصور ان الكثير من المؤسسات تغير وضعها ونحن نتعامل مع بيئة كاملة، فالمواطن يشعر ان معاملته لن تنجز الا من خلال الدفع وفي المقابل الموظف يستسهل الامر كونه جاء تطوعاً من قبل المواطن.

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

الملابس النسائية في الأسواق المحلية

رواج تصاميمها مرتبط بالتقليد والتنافس في ظل زيادة

■ انتشار المستورد يؤشر بأن صناعتنا أصاب

■ رخص الأسعار وارتفاعها تحدده طبيعة

■ تحقيق / آمنة عبد النبي

لا غرابة ان تكتوي هالة حواء للأنوثة والشياكة والجمال بلهيب الأسعار المزمن للألبسة النسائية سيما تلك التصاميم والموديلات المرتبط رواجها بما تفرضه متطلبات الانفتاح والحياة العصرية، كاميرا (المدى الاقتصادي) توجهت صبيحة نهار بغدادي جميل نحو سوق النهرِ قلب بغداد وبقية تراثها لتلتقط بعدستها عن قرب صوراً لبعض الماركات والمناشئ المتربعة بشكل لافت على أذواق الكثيرات اللواتي عبّرن هن وباعتها عن ما يحتبس داخل الصدور جراء اسعارها وجودتها المقنعة من جهة وضرورات الجري المحتوم خلف ما تفرضه آخر صيحات الموضة العالمية والحداثة من جهة أخرى.

الفصول تتحكم باللون والموديل

تاجر الجملة المقيم في الصين (فراس الاميري) كان أول من سألناه أثناء تجوالنا بين ثنايا شارع النهر عن طبيعة الموديلات النسائية والمفضل منها ومدى علاقته بالموضة المفروضة وتبعاً لماركاتها ومناشئها وأسعارها؟ فأجاب قائلاً:

– بالنسبة للموديلات النسائية فهي تقسم نفسها حسب الفصول والبعض الآخر يكون رواجه على مدار السنة فلو جئنا الى موديل (الجينز) فالطلب عليه يكثر خلال أربعة فصول من السنة الصيف والشتاء والربيع والخريف، اما موديل (التريكو) الذي يكون الطلب عليه من النساء في فصل الصيف بحكم ملائمة خامته الى طبيعة الجو القائظ في حين اننا لو جئنا الى موديلات وتصاميم الفانيلة التي هي الأكثر رواجاً وطلبا من قبل النساء اليوم بسبب مسايرتها للموضة الحالية وتتناوب ألوانها بحسب الفصول فمثلاً لدينا اللون البهاري الذي يستقطب النساء في فصل الربيع على الغالب ولكن بمجرد انتهاء الشهر العاشر نجد ان الطلب عليه يبدأ بالتلاشي وهنا تعود الدورة الفصلية مرة أخرى الى موديلات (التريكو) وما ان ينقضي شهران حتى تبدأ موجة الموديلات الشتوية المتفاوتة مابين جودتها وأسعارها وموضاتها، فمثلاً انا مستورد حالياً لسبعة آلاف قطعة وعلى اقل تقدير تحوي اربعمئة موديل وقياس بداخلها الى جانب خصوصية سعر كل قطعة فليس الجميع بسعر واحد وانما الامر عائد بطبيعة الحال الى المنشأ والماركة وبصورة عامة لو اردنا مقارنة الموديلات النسائية التي تباع في العراق بما يباع في أسواق الدول المجاورة فلا يمكن ان يكون الذوق والتكلفة واحدة فالكثير من الموديلات التي تلاقي رواجاً هنا لا تلاقي رواجاً هناك وبالعكس أي ان المسألة مرتبطة بطبيعة المجتمع وأيضاً بمستوى دخول الأفراد وفي ما يخص علاقة الأسعار بمناشئ وماركات الدول المصنعة لها، وأضاف التاجر استطيع القول وبصراحة ان المنشأ التركي له الصدارة في الجودة والإقبال وأيضاً له الصدارة في ارتفاع السعر الذي تباع به خامته المتنوعة مابين التونز والجينز والتنورات والسترابس ومن بعد المنشأ التركي يأتي المنشأ السوري وبعده الصيني بالدرجة الثالثة أيضاً لا بأس به علماً ان انفتاحنا التجاري مغلقاً عن دول أوروبا.

وعن الاختفاء الضريبي الذي مايزال مرفوعاً عن البضائع المستوردة قال التاجر ممتعضا:

–لا يوجد على الحدود اي رسم ضريبي مفروض على البضائع التي نستوردها وبرأيي ان هذا الغياب أضر كثيراً باقتصادنا المحلي الذي أصبح مشلولاً فقد أصبح بإمكان اي شخص اليوم أن يجلب بضاعة ويسوقها من دون مراعاة للضوابط المتعلقة بالجودة والمتانة ومدى الصلاحية للاستهلاك ولا ادري الى متى سنظل نحن كشعب مستورد فلابد ان يكون هنالك انتاج محلي واستهلاكي يسهم الجميع فيه لذا انا أؤيد فرض ضريبي كبير على البضائع المستوردة.

مرتبطة بالمسلسلات التركية

اما صاحب محل هنومة لبيع الألبسة النسائية (خالد جمال) فقد ربط طبيعة التصاميم النسائية والموديلات المستوردة بما ترتديه نجمات المسلسلات التركية فأنبرى قائلاً:

– ترتبط طبيعة التصاميم النسائية الرائجة حالياً في مجتمعنا بما يظهر من تقليد للمسلسلات التركية بالدرجة الأولى فمجرد ان الممثلة التركية الفلانية ظهرت بهذا النوع من التصميم النسائي واذا بجميع الفتيات بدأن بتقليدها وشراء النموذج بأي سعر كان وبرغم ان المراعاة تتبع هنا الذوق الشخصي للمرأة الا انها تسببت في الوقت نفسه بضرب الصناعات والمناشئ الأخرى وفي مقدمتها صناعتنا الوطنية فاليوم المنتشرة حالياً هي الفساتين والجينز والفانيلة والمناشئ الحالية هي التركي والصيني والسوري والدرجة الأولى للتركي في ظل غياب واضح للصناعة المحلية فصاحب المصنع لم يعد قادراً على شراء المادة الأولية بأسعار تناسبه الى جانب مشكلة الكهرباء والأيدي العاملة وعلى اثر ذلك استطيع القول إن الكثير من أصحاب المعامل العراقية وبسبب الخسارة التي لحقتهم أصبحوا يضطرون الى الذهاب لدولة سوريا وينشأ معمله هناك ويوردها كبضاعة سورية مع العلم انها عراقية مئة بالمئة في سبيل ان يحافظ على مهنته وفي ما يخص قدرة المواطن العراقي على تمييز البضاعة الجيدة والأصلية من المقلدة والمغشوشة فأعتقد ان التمييز صعب جدا فبعض التجار للأسف أصبح يذهب الى تركيا ويأخذ معه مجموعة ماركات وموديلات معينة ويقوم بتصنيع الكميات التي يريدها ويعود عندئذ ببضاعة ذات ماركة مغشوشة!!

حسب طبيعة المنطقة

واعتبر تاجر الجملة ستار جبار ان الارتفاع في أسعار الملابس النسائية إضافة الى تعلقه بموديلاتها وتصاميمها ومناشئها فهو مرتبط كذلك بطبيعة المنطقة فعبر بالقول:

لا يوجد هنالك في تركيا حينما نذهب لتوريد بضائعنا الشتوية على سبيل المثال سعراً للبلوز اقل من مبلغ أربعين دولاراً وهذا السعر بالجملة في حين ان الأسواق الصينية تبيعه وبالجملة أيضاً بمبلغ سبعة دولارات او ثمانية للنوعية الراقية وكذا الحال بالنسبة للجاكيتات النسائية التي تتراوح أسعارها ما بين ثلاثة الى أربعة

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

عسل مغشوش يغزو الاسواق

الاقتصادي

مشهد الدراجات جديد على شوارع بغداد

الاقتصادي

ملابس عسكرية تباع في الباب الشرقي وسط بغداد

الاقتصادي

انتعاش سوق القرطاسية في السراي

الطلب على المستورد وغياب المحلي

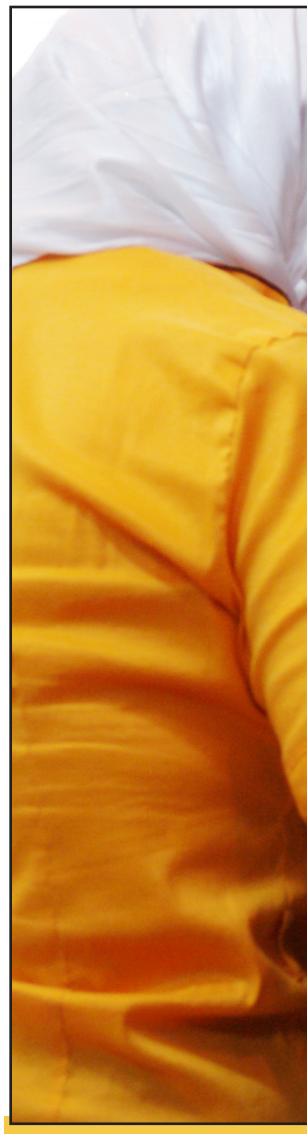

ها الشلل ة المنطقة

> ترتبط طبيعة التصاميم النسائية الرائجة حالياً في مجتمعنا بما يظهر من تقليد للمسلسلات التركية بالدرجة الأولى فمجرد ان الممثلة التركية الفلانية ظهرت بهذا النوع من التصميم النسائي واذا بجميع الفتيات بدأن بتقليدها وشراء النموذج بأي سعر كان!

عشر دولاراً، اما الجاكيت والمعطف التركي الجلد فجملته تباع بسعر مئتين وخمسين دولار وهنا أكيد ان المجتمع العراقي الذي تعتبر غالبية دخول أفراده محدودة فيكون الطلب على بضاعة تركية بتلك الأسعار محدوداً والذي يجلبها يسمونه تاجر حقيبة أي يجلب مجموعة معينة لا تتجاوز الست او سبع حقائب يتم شحنها بالطائرة التي تباع في مناطق معينة من بغداد تتصف بأن أفراداً هم من ذوي الدخول العالية جداً.

غيرة وتنافس بناتي

مروة عبد الحسين (طالبة كلية) تحدثت بابتسامة عن أسباب استهواء الفتيات لتصاميم بعينها معتبرةً ان الموضة وغيرة الفتيات وتنافسهن في مقدمتها قائلة:

– انا برأيي ان نسبة كبيرة من الموديل هو جزء من تنافس الفتيات وغيرتهن من بعضهن البعض وأيضاً بسبب ما تفرضه علينا نجمات المسلسلات المدبلجة فنحن على سبيل المثال وكطالبات في الكلية ما أن يتناهى الى مسامعنا رواج موديل معين في السوق سبق لأحدى النجمات كنور او لميس ارتداءه حتى يبدأ التسابق لشرائه ومن دون مبالاة لسعره الذي هو باهظ الثمن حتماً ويتضاعف كلما زاد الطلب عليه فالمهم هو ان لا يكون لواحدة على الأخرى أفضلية في الشياكة وتتبع آخر ما تفرضه الأزياء فما أن ارتدت النجمة التركية لميس موديل الفانيلا حتى هرعنا جميعاً الى تقليدها، وهكذا الحال الى ان تبرز بطلة أخرى وترتدي موديلاً آخر حينها سنترك الموديل الأول ونسعى خلف الأخيرة!

معاملنا تلفظ أنفاسها

غرفة تجارة بغداد ورئاسة مجلس إدارتها كانت المحطة الأخيرة التي حملنا اليها واقع وتساؤلات أصحاب المحال وتجار الجملة مروراً بتذمر النساء من حمى الأسعار فأجابتنا على لسان عضوها ومتحدثها (احمد الكناني) بالقول:

– يعتمد المستورد من الألبسة النسائية وتصاميمها المختلفة بطبيعة الحال بعادات وتقاليد موروثنا الاجتماعي والديني في العراق بالدرجة الأولى اذا ما أردنا مقارنتها مع ما يورد الينا من موضة وتصاميم تعتمد التقليد بصورة ملفتة ولواردنا التحدث عن آثارها السلبية وما تسببه من تداعيات في الاقتصاد العراقي فانا اعتقد ان تلك المبالغ الضخمة التي يصرفها التاجر العراقي والدولة لمثل تلك البضائع فهي حتماً ستكون مثقلة للاقتصاد بصورة عامة ومثقلة لجيوب المواطن من ذوي الدخل المحدود بصورة خاصة واعتقد ان الكثير من تلك التصاميم هي ليست ضرورية ولا تتمتع بأية مزايا خاصة من ناحية الجودة والمتانة وانما قد تكون لمسايرة حدث معين بانتهائه ينتهي زمن اقتنائها واليوم وصلت إحصائيات الاستيراد العراقي من الدول الأخرى الى نسبة ستة وتسعين بالمئة ولا اعتقد بان ذلك شيئاً مفرحاً لو اردنا مقارنة نتائجه ومضاره من الناحية الاقتصادية والذوقية، كذلك وإنما هو مؤشر على عجز صناعتنا المحلية والطريق الى انقراضها تماماً فهنالك وللأسف اليوم الكثير من معاملنا وشركاتنا كشركة المحمودية المعروفة في السابق بما كانت تنتجه من الألبسة سواء من ناحية الشكل والمتانة والتكلفة نجدها قد توقفت بعد ان هجرها الزبائن صوب المستورد علماً ان نسبة كبيرة من تلك الموديلات والماركات هي رديئة وضعيفة الاستهلاك ولا يمكنها المقاومة سوى لفترات معينة.

وفي ما يخص الآثار السلبية التي تركها الغياب المزمن لجهاز التقييس والسيطرة النوعية والسياسة الضريبية على خارطة الاقتصاد المحلي المشلول حالياً أضاف الكناني قائلاً:

– أساس مشكلة هذا الاكتساح هو حتماً الخلل في سياسة الضريبة بشأن عملية استيراد تلك البضائع فالمواد كالألبسة الجاهزة والأحذية وملابس الأطفال لا تخضع الى ضريبة نهائيا وهو ما أثر في عملية تلكؤ وإقصاء السوق العراقية المحلية وتسبب في غلق وتهميش الكثير من المعامل بينما المشكلة الكبرى بأن دوائر الكمارك والضريبة تفرض ضريبتها على مادة القماش التي تدخل في صناعة تلك المواد يعني احد معامل الغزول والنسيج التي كانت تقوم بغزل تصاميم نسائية (تنورات) من الصوف بوزن كيلو تجدينها تأتي جاهزة من الخارج بأقل من وزن السوق وهنا لن يتمكن بطبيعة الحال صاحب المعمل من العمل وفق الطلب مع وجود العبء الكبير للطاقة الكهربائية ومشكلة انقطاعها فالمعامل كما تعلمين جميعها تعتمد في تشغيلها على الطاقة وتغييب الطاقة سيكون عاملاً مكملاً على اندثارها لذلك نحن كغرفة تجارة بغداد فاتحنا وزارة المالية والهيئة العامة للكمارك بفرض ضرائب معينة على تلك الألبسة والأحذية القادمة من خلف الحدود لان الأسواق هنالك أسواق محلية كثيرة تضررت جراء ذلك الرواج المستورد مثل سوق العمار الذي كان يحوي مئات المعامل ويستقطب اغلب عوائل بغداد، اما اليوم فقد هجره الجميع الى المناشئ الصينية التي تباع بأسعار رخيصة جداً وبالتالي فان المحصلة النهائية هي بطالة اكبر عدد من العمال وما يمكن ان يتركوه بطبيعة الحال من اثر اقتصادي مربك في المجتمع.

×وعن عمليات التدليس والتقليد في الترويج لتصاميم رديئة تحت ماركات عالمية مغشوشة الذي أصبح يقع ضحيته المواطن البسيط من دون دراية؟ أكد المصدر:

– الآن المواطن العراقي وبعد سقوط النظام السابق أصبح دخله الاقتصادي يفوق ما كان في السابق وأكيد ان ذلك سيقابله انتعاش وزيادة في القدرة الشرائية فقد أصبح يفضل ويسعى خلف الماركات العالمية الفاخرة وهذا قابله عزوف واضح من البعض عن البضاعة الصينية في السوق العراقي الى جانب دخول ماركات عالمية جديدة أصبح اليوم لها محط قدم في السوق كالماركات الألمانية تنافس الماركات الأخرى وحتى في الصين نفسها تجدين منافسة فالشركة العامة للاستيراد والتصدير كانت تستورد من محافظة شنغهاي المحافظة الصناعية الأولى في الصين لكن بعض التجار العراقيين اليوم يذهبون الى مصانع غير خاضعة حتى لرقابة الدولة الصينية ويتعامل معها وقد صودرت في الآونة الأخيرة الكثير من حاويات الملابس التي تحمل علامات مزورة وتحمل علامات رديئة ومضرة كذلك كنقلها لأمراض الحساسية او تلك الأصواف الناقلة للمواد الكيميائية القاتلة للأطفال لو وصلت الى فمه كل تلك الأمور مجتمعة كانت هي من ابرز المحاور التي ناقشنا فيها الوزير في لقائنا الأخير معه ونحن بانتظار التحقيق الفعلي لمعالجة تلك السلبيات بدءا بمتابعة موضوع الحدود ومنع استيراد المواد التي تضر بصحة الإنسان.

× الاقتصاد العراقي وما أصبح واضحا للعيان ما يعانيه من عزلة، كيف ينظر المسؤولون الى الإجراءات الوقائية والمعالجات الكفيلة بإنعاشه مرة أخرى؟ استطرد بالحديث قائلاً:

– أولاً يجب دعم الصناعة العراقية والمحلية من قبل الدولة كالمصانع المحلية واستبدال مكائنها الى جانب الخصخصة للمعامل الحكومية الكبيرة فنحن لدينا الآن كبرى المعامل هي واقفة عن العمل فلو قمنا بخصخصتها الى شركات عالمية فيمكن ان تستفيد مما تنتجه هذه الشركات العالمية فجميعها لها مردود اقتصادي ايجابي على المجتمع كتشغيل اكبر عدد من الأيدي العاملة وليس المباشرة بمنع الاستيراد وسحبه مباشرة من السوق لنقع في فخ الشلل الاقتصادي كما هو الحال مع قرار منع استيراد الخضراوات والفواكه وانما تبدأ العملية بالتدريج أي حجب في البداية نسبة معينة من الاستيراد حالما تتمكن معاملنا وصناعتنا المحلية من استعادت عافيتها التي لن تتم من دون دعم الدولة لها لنضمن بذلك عودتها الى عهدها السابق.

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

فوضى الأسواق إلى متى؟
سوق الشورجة مثالاً

■ كاظم موسى

من المحزن والمؤسف ضياع جهود سنين طوال من العمل المضني جراء سوء الإدارة والتنظيم التي نجم عنها تراكم الأخطاء التي أصابت مقتلها، فالفوضى العارمة التي اجتاحت العراق عبر السنين المنصرمة شملت هذا السوق الذي يعد المركز التجاري الأول والاقدم في العراق، إذ طرأت ظواهر ترد عديدة على هذا السوق ابتدءا من دخول موجة من تجار (آخر زمن) الذين لا يفقهون سوى اكتناز اكبر كم من الارباح في اقصر فترة ممكنة وتمركزهم بشكل مكثف في هذا السوق على خلفية قرار الاستيراد من دون تحويل خارجي الذي سمح لكل من هب ودب بممارسة مهنة التجارة بعيداً عن الضوابط والأعراف والقيم وشرف المهنة، كذلك زحف أصحاب البسطيات وباعة الأرصفة على هذا السوق بشكل (فوضوي) جعل التبضع والمرور فيه مشقة كبيرة ومجازفة لانتشار السراق بشكل ملفت الى جانب الاكتظاظ غير المنطقي فيه.

وضيق ممراته وقدم خاناته وافتقارها الى ابسط وسائل التهوية حد العفونة الى جانب انتشار أكوام النفايات فيه والجانب الأكثر خطورة فيه انتشار المخازن بشكل عشوائي وغير منظم فعملية خزن البضائع يجب ان تخضع لضوابط محددة وفق نوع وكم تلك البضائع كالسعة وقابلية الخزن وأساليب المناولة والتهوية واحتياطات خزن المواد القابلة للاشتعال ووسائل معالجة الحرائق وطغيان المياه الجوفية والسطحية والبدائل في حالات الطوارئ كل ذلك لم يؤخذ في الحسبان والنتيجة خسائر مادية جسيمة جراء الحريق قدرت بشكل أولي بنحو (ملياري دولار) وهذا المبلغ الكبير يمثل ضربة قوية لعصب الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل متعددة تتمثل بانهيار الصناعة المحلية وتفاقم الاستيراد والبطالة والمديونية الخارجية ومطالبات التعويضات غير المحددة الى جانب تبعات الوضع الأمني الذي انعكس بشكل سلبي على سوق الاستثمار وحال دون دخول الرساميل الخارجية الى العراق لذلك يعد الضرر مركبا وكبيرا ومن غير المستطاع تعويضه بفترة زمنية محددة، اما دعوات التعويض فلن تغني شيئا عن واقع الحال اذا ما حصلت فالكارثة اكبر من ان تعوّض بشكل جزئي هذا الى جانب احتمال تكرار حوادث الحريق في هذا الجزء او ذاك من هذا السوق فالأسباب قائمة لذلك لا بد من إعادة النظر بكيان هذا السوق (المتخلف) مقارنة بأبسط الأسواق في الدول المجاورة (سوق الحميدية في دمشق) اذ ان الإصرار على الإبقاء على هذا السوق بهذا الوضع المزري بدعوى العراقة والتراث فيه من اللغط الشيء الكثير، فالتخلف لا يرتبط بالماضي المجيد والتقدم يرتبط بالحاضر التليد ولم تكن العراقة مرتبطة عبر الزمن بالفوضى والتخلف والتعفن انما هي نتائج حاضرة انسانية مبنية على العقل والمنطق والجهود البناءة فشتان بين التراث وبين الخرائب.

لذلك يجب على الجهات ذات العلاقة وضع خطط لبناء أسواق حديثة بمساحات واسعة تتناسب مع مساحة العراق والتطور الحاصل على صعيد التجارة العالمية والمحلية ومراعاة النمو السكاني في العراق واحتمالات المستقبل بدلاً عن إضاعة المال والجهد على سوق متخلف لا تتوفر فيه ابسط مقومات الأسواق في الدول المجاورة، إذ لا يعدو هذا السوق كونه (سوق هرج) للفوضى العارمة التي تجتاحه وبناء الأسواق العصرية المتخصصة سيكون أجدى وأوفق من إعادة اعمار الخرائب فلا بد من التثقيف صوب مساهمة القطاع الخاص لبناء أسواق عصرية بعيداً ولو بشكل نسبي عن مراكز المدن التي تشهد اختناقات مرورية وضائقة كبيرة لمرور السابلة لكثرة المتبضعين الذين ينزلون الى الشوارع لاكتظاظ الأرصفة الضيقة بالباعة وبذلك نجد ان الفوضى والخطورة الشيء الملحوظ فيه، فعليه إنشاء أسواق ومخازن حديثة ستكون في صالح الاقتصاد العراقي مستقبلاً فمن غير المقبول الإبقاء على هذا الحال من الفوضى في سوق الشورجة وفي غيره من الأسواق في مدينة بغداد والمحافظات العراقية الاخرى وما جرى لسوق الشورجة من الممكن تكراره في بقية الأسواق، فمن غير المعقول خزن الكحول والمواد سريعة الاحتراق الى جانب الملابس والأحذية والأجهزة الكهربائية وتكدس البضائع في مساحات ضيقة من دون تهوية ووسائل السلامة.. والجانب الآخر عدم وجود ممرات لحالات الطوارئ وهذا ما جرى لسوق الشورجة، اذ لم تستطع فرق المطافئ والدفاع المدني من ايصال مركباتها الى مركز الحريق الا عبر مناورة طويلة وتمدد خراطيم المياه لمسافات طويلة والاستعانة بالجرافات للوصول الى مركز الحريق في عملية معاناة وضياع للوقت نجم عنه مزيداً من الخسائر لتأخر عملية إخماد النيران بسبب كم كبير من المعرقلات الى جانب ضيق الممرات وإقفالها بالبسطيات والأكشاك، إذ يتوجب إيجاد أسواق شعبية تضمن النظام والإدارة والكسب للباعة الجوالين وأصحاب البسطيات وباعة الأرصفة يراعى فيها الموقع الجغرافي ويسر الحصول على موقع العمل كون مستخدميها من الفقراء والكسبة وبهذا، نكون قد خففنا الاشتباك الحاصل في أسواقنا لصالح البائع والمشتري والاقتصاد العراقي.

فالتحسب يجب ان يترافق مع العمل وفق صيغة الاعتبار (ديدن العقلاء) بعيداً عن التخبط والعشوائية وحسبنا منها ما جرى.

أوساخ غسيل الأموال!

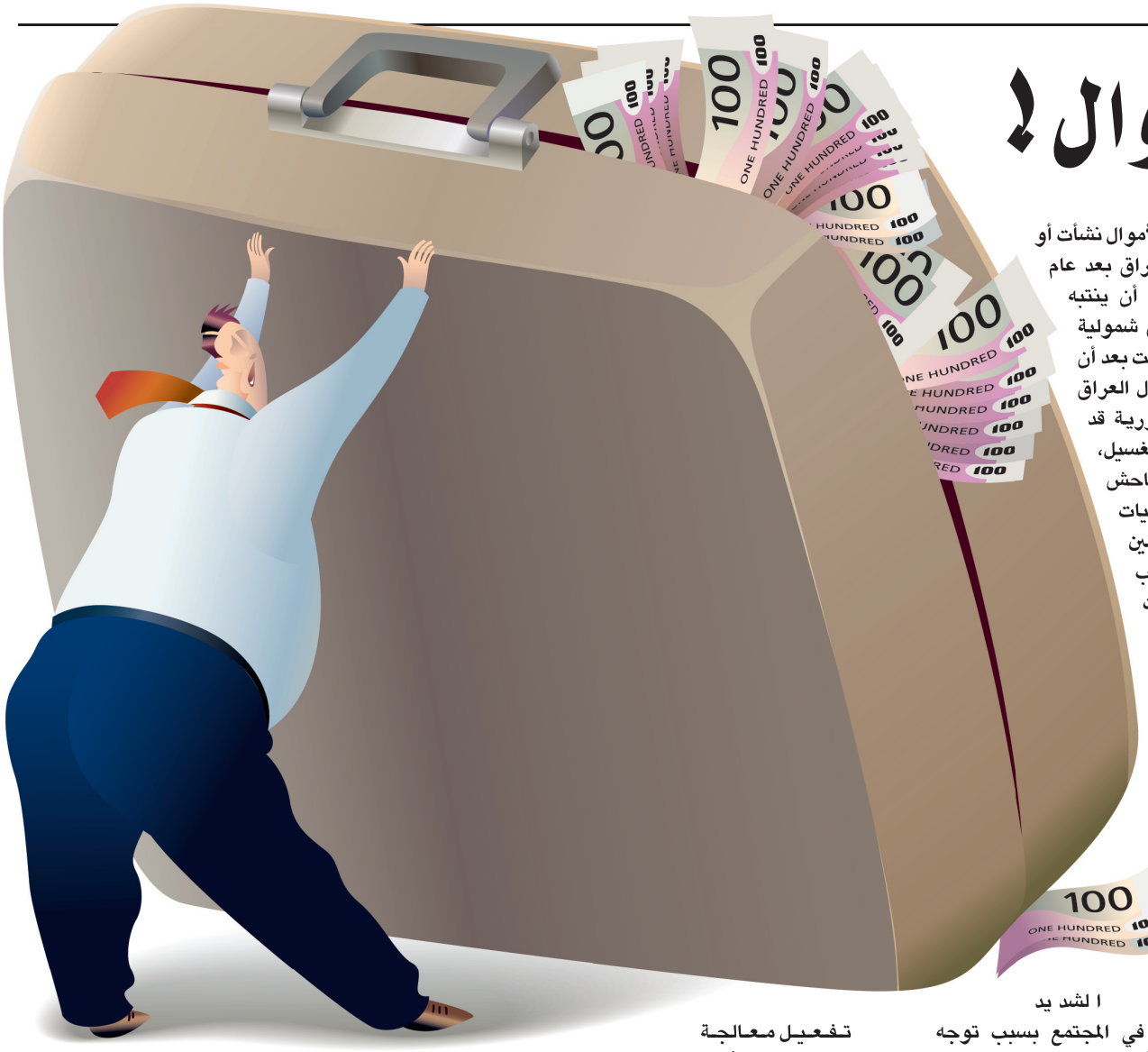

■ سرحان محنه

شبعت ظاهرة غسيل الأموال – وهي أم الجرائم في الاقتصاد الحديث – تعريفاً وشرحاً في المصادر الاقتصادية الحديثة فهي – اصطلاحاً وباختصار – تشير إلى محاولة فرد أو (جماعة متفقة) أو عصابة منظمة لإضفاء طابع الشرعية القانونية على أموال قذرة، ومبرر قذارة الأموال هنا أنها مستحصلة إما من أعمال الإرهاب متمثلة بـ: (الخطف، التسليب، القتل والتفجير) أو التهريب: (الأسلحة، الخامات، الآثار والأشخاص)، أو الفساد: (الإداري، المالي، السياسي والأخلاقي)، فضلاً عن الرشوة والمحسوبية والاتجار بالمخدرات والدعارة والقمار أو أية وسيلة أخرى غير شرعية من الناحية القانونية أو الأخلاقية التي لا يقرها العرف الاجتماعي المتصل بالقيم السائدة، وطبقاً لواقع الحال العراقي والتفرعات البشعة لتلك الجريمة فإن من الصعب الآن في العراق الإحاطة بكل المجرمين الذين يمارسون هذه الجريمة والسيطرة عليهم بغير بنىً قانونية صارمة.

إن المبتزون لتلك الأموال هم في جميع الأحوال جماعات سرية تمارس الجريمة المنظمة ويشكل المال في أعمالها عصباً رئيساً ووسيطاً أو وسطاً ومبتغى، وهم يسعون جاهدين بطرق مختلفة لتغيير شكل الأموال المتحصل عليها إلى أشكال أخرى من خلال إدخالها أو دمجها في مشاريع متحركة أو رساميل ثابتة أو تشتيتها بأسماء مختلفة أو تهريبها إلى الخارج ومن ثم إيداعها بأسماء مختلفة في بنوك تتكتم على أسماء زبائنها وسرية حساباتهم، وعادة ما تكون تلك الأسماء هي غير ما يمكن أن يُشَكّ بها عند الوشاية أو الفضح أو الكشف عن عملية الغسيل تلك، وهم عادة ما يظهرون بأغطية وأثواب شتى في مسعىً لإبعادهم عن الشك بارتكابهم مثل هذه الجرائم.

وانطلاقاً من هذا (الإيضاح الموجز) لعملية غسيل الأموال، فإن أغلب العراقيين سيتذكرون أنها ليست بالعملية الجديدة في العراق، إنما الجديد فيها هنا أن بعض السياسيين وبعض الإعلام العراقي باتوا يتحدثون عنها أسوة بما يتداوله الإعلام العالمي لكن بحذر!

في تفاصيل ووقائع أكبر جرائم غسيل الأموال في العالم يبدو أنه كان من الصعب أن يتفادى الكثير من الساسة وكبار التجار والموظفين إغراءات تلك العملية، ويبدو أيضاً أن هذا الأمر ما زال ماثلاً من دون وجود رقابة دقيقة وصارمة ورادع قانونية تحمي المال العام، هناك اعتقاد خاطئ شائع بين العامة هنا وهو أن عملية غسيل الأموال نشأت أو استفحلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من دون أن ينتبه أحد منهم إلى أن شمولية النظام السابق كانت بعد أن أخضعت كل أموال العراق للسلطة الدكتاتورية قد جعلتها عرضة للغسيل، وإن الثراء الفاحش المرعب لشخصيات النظام والمرتبطين به قد تسبب بالفقر (بدرجات مختلفة) لأغلب تكوينات الشعب العراقي وإن تمحيصاً دقيقاً في نشاطات عمليات غسيل الأموال سيكشف أنها كانت إحدى أهم الأسباب التي أسهمت في الإضعاف الشديد للطبقة الوسطى في المجتمع بسبب توجه النظام لإضعاف أو إيقاف نشاط ونمو القطاعات الصناعي والزراعي والتجاري الحر، من خلال الاستحواذ عليه عبر الشراكة ثم الاستحواذ على الروابط الوسطية بين المستهلك والمنتج.. لقد كانت عمليات غسيل الأموال في العراق ممارسة دائمة تقع في صلب سياسة النظام الدكتاتوري سواء على المستوى الحكومي آنذاك أم على مستوى شخصيات النظام وأزلامه وسراقه ومريديه من تجار الترويج لسياسته والذين فضحت جريدة (المدى) بعضاً منهم عندما نشرت وثائق كوبونات النفط التي كان النظام يهربها لهم، ومن خلالهم كان النظام يهرب أموالاً طائلة ضاع الكثير منها على الشعب العراقي بسبب تسجيلها بأسماء سماسرة ومتعاونين – من غير العراقيين – مع أركان النظام السابق.

إن ظاهرة غسيل الأموال ظاهرة عالمية، لكنها محلياً ترتبط الآن بالإجابة على سؤال خطير ما زال الناس والإعلام يتداولونه وهو: "من أين لك هذا"؟ ويرتبط تفعيل معالجة جرائم غسيل الأموال بتفعيل قضية الشفافية في المجتمع التي لم تعبر حتى الآن حدود التداول الصحفي.

وبرغم حداثة العهد في تحديد مصطلح غسيل الأموال وتداولها إلا أنها عند التدقيق في تاريخ النظم الحديثة (الرأسمالية والاشتراكية) يجعل من الصعب تحديد أي نظام تسبب في حدوثها، ربما لأنها أولاً سلوك يتصل بالنفس البشرية النازعة إلى غريزة التملك والاستحواذ وابتكار الطرق غير المشروعة للحصول على المال ومن ثم محاولة التغطية على شرعيتها، وتتفق أغلب المصادر القانونية والقضائية والسياسية والثقافية والدينية والاجتماعية المتحضرة في العالم على إدانة جرائم غسيل الأموال واعتبارها جريمة توجب وضع اليد على الأموال المغسولة وإحالة الغاسل والمتعاون والمتستر عليها إلى القضاء ومصادرة الأموال المغسولة، وجريمة غسل الأموال هي في رأينا إحدى أخطر الجرائم المخلة بـ(الوطنية والأخلاق وكل ما يقع تحت مسمى القيم إن كانت دينية أو اجتماعية أو إنسانية)، لكن وبعد كل هذا الحديث الموجز يمكن لقارئ هذا العمود أن يتساءل: ما الذي يختلف به الفساد المالي والإداري عن عملية غسيل الأموال ؟ وإذا ثبت أن بعض الفاسدين – إن لم يكن كلهم – هم عصابات لغسل الأموال العراقية أو تهريبها إلى الخارج فما دور مجلس النواب كأرفع جهة رقابية ومفوضية النزاهة وديوان الرقابة المالية والإعلام الديمقراطي في التحدث عن هذه القضية بالقلم العريض؟! وإذا كانت الدولة قد أصدرت تشريعاً قانونياً جديداً لمكافحة غسيل الأموال في العراق في عام ٢٠٠٤، فكم جريمة عالجها القضاء العراقي تحت هذا المسمى إلى الآن.. ومن سيحلل مياه الأموال المغسولة؟!

إننا نبحث عن رأس الخيط فقط!!

الاقتصاد العراقي والنظام المعلوماتي

■ حيدر شامان الصافي×

في ظل هيمنة النظام المعلوماتي الذي بسط اذرعه على جميع المنظومات سواء منها التعليمية أم التجارية أم الطبية أو الاقتصادية وغيرها في الكثير من مناحي الحياة بات من المحتم مواكبة هذا الزحف بتوظيف التقنيات المتعلقة بمجتمع المعلوماتية لخدمة جميع القطاعات وعلى رأسها الاقتصاد، الذي أصبح في ظل استثمار ثورة تقنية المعلومات والمصادر الرقمية في تعاملاته يسمى الاقتصاد المعرفي أو الرقمي والذي يعتمد على قوة إنتاج المعرفة باستخدام الوسائل التي تنشر هذه المعرفة وبشكل ينعكس على مخرجات العملية الاقتصادية بشكلها الشمولي.

فعالمنا اليوم يتميز بالديناميكية والسرعة واتساع المعرفة وتطورها مما انعكس على السلوك الوظيفي للعلوم واتسعت تخصصاتها لتواكب ما يحدث من تسارع وتغير في الأنماط والوسائل لاسيما في عالم الاقتصاد، فبعد أن كان يعتمد على عوامل الإنتاج الرئيسة (الأرض، العمل ورأس المال) أصبح اليوم الاعتماد على العامل الأهم في إنشاء الثروة وهو المعرفة والخبرة المتجددة المعتمدة على ما يملكه الاقتصادي من وسائل ومعارف رقمية ومعلوماتية فالحصول على المعلومات أصبح متاحاً ولكن المطلوب استثمار وتطوير وإدارة هذه المعرفة وبكل الوسائل لخدمة الاقتصاد وإيجاد الحلول للتحديات التي تواجهه، والسعي للرقي به لمرحلة المنافسة وهذا يتطلب بناء مراكز وطنية للمعلومات تحتوي على قواعد بيانات لمعلومات تتعلق بالتعليم والتجارة والصناعة وتكون بمثابة بنوك معرفة ترفد هذه القطاعات بالبيانات وتسهم في تصويب القرارات من قبل قطاع الأعمال وتعمل على تعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمارات برؤى أكثر شمولية وتخصصية بهدف تحفيز الصناعيين والتجار لتحسين استثماراتهم ومنتجاتهم بجودة أعلى وكلفة أقل والإفادة من المتغيرات المستمرة في السوق العالمي ومواكبتها بما يتناسب ومتطلبات السوق.

فالاستثمار في رفد العنصر البشري بالتكنولوجيا الرقمية بات أمراً مهماً والسعي لتطوير برامج وطنية لزيادة تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويع هذه المعرفة لتطوير الصناعة وردم الفجوة الرقمية بيننا وبين دول العالم والدخول في مجال الصناعات التكنولوجية وصناعة تكنولوجيا المعلومات أمراً ملحاً يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني والاندماج في الاقتصاد العالمي بخطى ثابتة بترسيخ إجراءات التطوير والتحديث ما يجعل الإنسان العراقي فاعلاً ومتفاعلاً معها فالتطوير والتحديث يعتمد على إنتاج المعرفة وتوظيفها بشكل ينعكس إيجابياً على مخرجات العملية الاقتصادية.

× مركز أبحاث الاهوار.. جامعة ذي قار

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

الثورة الصناعية في بريطانيا

■ أعداد / المدى الاقتصادي

مُصطلح يُشير إلى التغيُّر الذي حدث في حياة الناس خصوصًا في الغرب، خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين، كما يدل على الحقبة الزمنية نفسها كذلك.

بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وانتقلت إلى أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية في بداية القرن التاسع عشر الميلادي. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، انتشر التصنيع في أوروبا الغربية وشمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة عظيمة في الإنتاج. كما أخرجت التصنيع من نطاق المنزل والورشة الصغيرة، وأحلّت الآلات ذوات المحركات محل العمل اليدوي، وطُورت المصانع لتصبح أفضل وسيلة للجمع بين الآلات والعمال لتشغيلها.

ومع تقدم الثورة الصناعية نشأت الحاجة إلى مستثمرين جدد وإلى مؤسسات مالية لتوفير المال من أجل توسع أكبر للتصنيع. وهكذا أصبح المموّلون، وكذلك المصارف أمرًا مهمًا في تطور الثورة الصناعية، ولأول مرة في التاريخ الأوروبي، قام عدد من رجال الأعمال الأثرياء بإدارة الصناعة وتنظيمها.

اختلف المؤرخون بشأن أهمية الثورة الصناعية، وقد ركز بعضهم على أن أهمية الثورة تكمن في الزيادة الكبيرة في إنتاج البضائع. وكان الاعتقاد السائد أن هذه الزيادة أسهمت في رفع مستوى المعيشة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت أكثر فائدة مما فعلته الهيئات التشريعية واتحادات العمال. وركز آخرون على الجوانب السلبية للثورة، وأشاروا إلى السكن المزدحم وغير الصحي، وظروف العمل البالغة السوء التي تسبَّب فيها التصنيع السريع في المدن.

أنكر بعض المؤرخين أن تكون الثورة الصناعية ثورية، بمعنى كونها فترة تغيرات كبيرة ومفاجئة، ويُصرُّ هؤلاء المتخصِّصون على أن العناصر الأساسية للثورة الصناعية يمكن إرجاعها إلى التطورات التي حدثت في أوروبا منذ مئات السنين قبل القرن الثامن عشر الميلادي.

ترجع جذور التقدم العلمي إلى عصر النهضة (من القرن الرابع عشر إلى السادس عشر الميلاديين)، وقد طور ليُوناردُو دافينْشي الفنان الإيطالي وصاحب العبقرية العلمية عددًا من الأشكال الآلية في رسوماته وأشكاله، وتم تصنيع هذه التطورات المبكِّرة مرة أخرى في الثورة الصناعية.

ويتفق معظم المؤرخين اليوم على أن الثورة الصناعية كانت نقطة تحول عظيمة في تاريخ العالم، فقد حوّلت العالم الغربي من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي، وقد جلب التصنيع الكثير من المنافع المادية، لكنه أيضًا ترك عددًا كبيرًا من المشكلات التي لاتزال قائمة في العالم الحديث، فمثلاً تواجه معظم الدول الصناعية مشاكل تلوث الماء والهواء.

الحياة قبل الثورة الصناعية

قبل الثورة الصناعية كان أقل من ١٠٪ من سكان أوروبا يعيشون في المدن، والباقون يعيشون في بلاد وقرى صغيرة منتشرة على امتداد الريف، وكان هؤلاء الناس يقضون معظم يومهم العملي في الزراعة. ولما كان باستطاعتهم بيع الفائض من الطعام في البلدان المجاورة، فإنهم كانوا يزرعون مايزيد قليلاً عما يحتاجونه لأنفسهم، ويصنعون معظم ملابسهم، وفرشهم وأدواتهم من المواد الخام المُنتَجة من المزارع أو الغابات.

وقد وُجِدَ نوع من الصناعة في كل أنحاء أوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية، والقليل من التصنيع كان يتم في متاجر الروابط في المدن الصغيرة. وكان العمال الحرفيون في هذه المتاجر يستخدمون أدوات بسيطة لتصنيع منتجات مثل الملابس والأدوات المعدنية والحليّ والمنتجات الجلدية والمشغولات الفضية والأسلحة، وكان بعض المنتجات المصنوعة في المدن الصغيرة تتم مقايضته بالطعام المُنتَج في الريف، وكذلك كانت منتجات المدن تُصَدَّر لمبادلة ثمن الكماليات المستوردة من الخارج، أو تُرْسَل إلى المستعمرات مقابل المواد الخام.

ومع ذلك، كان معظم التصنيع يحدث في المنازل في المناطق الريفية. والتجار الذين يُسمون المقاولين الملتزمين يوزعون المواد الخام على العمال في منازلهم ويجمعون المنتجات التي تم تصنيعها. وفي المنزل كانت الأسرة بأكملها تعمل معًا لتصنيع الملابس ومنتجات الطعام، والنسيج والمصنوعات الخشبية، وكان العمال أنفسهم مصدرًا للقدرة المستخدمة في التصنيع، وكانت الدواليب المائية مصدرًا للقدرة في بعض الصناعات.

كانت طريقة الحياة تختلف من مكان لآخر، اعتمادًا على المناخ والتربة والبعد عن المدن والطرق التجارية. وكانت حياة معظم الناس القاسية تدور حول المواسم الزراعية (الزراعة والفلاحة والحصاد وتسويق المحصول).

وعاش الناس تحت الخوف الدائم لاحتمال فشل محاصيلهم، والكثير منهم عانوا من سوء التغذية، ونتيجة لذلك أصابتهم الأمراض، وشاعت الأوبئة، وقلّ إنتاج العمال كما قلّ عدد الذين يحصلون على دخول كبيرة، وانحصرت هذه القلة في ملاك الأراضي الزراعية ورجال الأعمال وذوى المناصب الرفيعة، وكان القليل من المال يدَّخر أو يتم استثماره في مشروعات تجارية، وفي واقع الحال كان هنالك قليل من فرص الاستثمار.

قبل الثورة الصناعية، خضعت معظم الدول الأوروبية لحكم ملكي، كان لملاَّك الأرض الكبار، والتجار الأغنياء، ولبعض رجال الكنيسة في هذه الدول، نفوذ سياسي كبير، لكن العمال والمزارعين خفتت أصواتهم في الحكومة. بل إن الكثير من الدول لم تجر فيها انتخابات، وعلى الرغم من وجود برلمان في بريطانيا، فلم يسمح بالتصويت إلا لدافعي الضرائب من الذكور، وغالبًا فإن قلة من المقترعين هي التي تحدد من يمثل مقاطعة ما في بريطانيا. وقد تغيَّرت كل هذه الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع تطور الثورة الصناعية.

نمو الثورة الصناعية

بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا لأسباب متعددة. منها المخزون الكبير من الفحم الحجري والحديد، وهما المصدران الطبيعيان اللذان اعتمد عليهما التصنيع. بينما كانت المواد الخام الصناعية الأخرى تأتي من مستعمرات بريطانيا. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، صارت البلاد القوة الاستعمارية الرائدة في العالم. ولم تعد مستعمرات بريطانيا مصدرًا للمواد الخام فحسب بل صارت تمثل أسواقًا للمنتجات المصنَّعة. وساعدت هذه المستعمرات في حفز صناعتي النسيج والحديد وهما الصناعتان الأكثر أهمية خلال الثورة الصناعية.

ولقد تنامى الطلب على البضائع البريطانية سريعًا خلال أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. وقد دفع هذا الطلب الأعمال الصناعية إلى التنافس فيما بينها على العدد المحدود من العمال وكمية المواد الخام، مما رفع تكاليف الإنتاج وأدى بالتالي إلى تقليل الأرباح. ولم يعد ممكنًا الاستجابة للطلب المتصاعد إلا بزيادة بريطانيا لقدرتها على إنتاج السلع بتكلفة غير باهظة.

رفض التجار البريطانيون رفع أسعار بضائعهم حتى لا يؤدي ذلك إلى الحد من الطلب، وبحثوا عن طرق أكثر اقتصادًا وكفاءة لاستخدام رأس المال والعمال كي تزيد الكمية التي ينتجها كل عامل بصورة أسرع من

زيادة تكلفة الإنتاج، وقد حقق التجار هدفهم عن طريق تطوير المصانع والآلات والمهارات الفنية.

صناعة النسيج

كان أعظم مظاهر الثورة الصناعية إدخال الآلة ذات المحرك في صناعات النسيج في إنكلترا واسكتلندا، وقد حدث هذا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وأصبح علامة بارزة لبداية عصر المصنع الحديث، وقبل ذلك، كان التجار يشترون المواد الخام ويوّزعونها على العمال الذين يعيشون في أكواخ داخل المزارع أو في القرى، وكان بعض هؤلاء العمال يغزلون ألياف النبات مع الألياف الحيوانية، وآخرون ينسجون الغزل قماشًا، وعرف هذا النظام بالصناعة المحلية أو الصناعة المنزلية.

وفي ظل النظام المنزلي، كان التجار يشترون أكبر كمية من المواد ويستخدمون أكبر عدد يحتاجونه من العمال. ويمولون العمليّة بالكامل، وبعضهم يمتلك معدات الغزل والنسيج وأكواخ العمال. ومع ذلك، تمتع العمال بدرجة كبيرة من الاستقلال، واختاروا أسلوب العمل الذي يروق لهم، وفي بعض الأحيان استعانوا بمن يساعدهم، كما كان لديهم العمال المبتدئون، وغالباً ما قبلوا العمل لدى تجار عديدين في وقت واحد.

أفرز نظام الصناعة المنزلية العديد من المشكلات للتجار؛ فوجدوا صعوبة في تنظيم مقاييس الصَّنْعة والمحافظة على جداول زمنية لإكمال العمل، ومع ازدياد الطلب على القماش، تعيّن على التجار منافسة بعضهم بعضًا في أغلب الأحيان على العدد المتوافر المحدود من العمال في منطقة ما، وأدت كل هذه المشاكل إلى الزيادة في النفقات، ولهذا لجأ التجار وبصورة متزايدة إلى الآلية من أجل إنتاج أوفر، وإلى المصانع من أجل سيطرة مركزية أكبر على العمال.

بدأت الزراعة، وكذلك الصناعة الريفية، تتأثران بالتغييرات التي أحدثها تصنيع النسيج. ومن أجل مقابلة الطلب المتزايد على المنسوجات والمنتجات الأخرى؛ بدأ ملاك الأرض بزراعة المواد الخام في أراضيهم مفضلين ذلك على زراعة الغذاء، ونُظمت المزارع طبقًا لأساليب صناعية، فزاد رأس المال المُسْتَثْمَر في الزراعة، وتحسنت مستويات الإدارة، كذلك تحسنت نوعية الماشية وبذور المحاصيل تحسناً كبيراً.

آلات الغزل

قبل الثورة الصناعية مورس الغَزْل في المنزل على دولاب الغَزْل. ويتم تشغيل دولاب الغزْل بدفع دواسة القدم، وكان دولاب الغزل ينتج خيطًا واحدًا فقط في المرة الواحدة.

كانت آلات الغزل الأولى أدوات بدائية غالبًا ما تقطع الخيوط الرقيقة، وفي عام ١٧٣٨م، سجل لويس بول، وهو مخترع من منطقة ميدلسيكس، وجون وايات، وهو ميكانيكي من ليشْفيلْدْ براءة اختراع لآلة غزل دَوَّارة مطورة تقوم بجذب جدائل المادة خلال مجموعة من البكرات الخشبية المتحركة بسرعات مختلفة، مما يجعل بعضًا من الجدائل مشدودًا أكثر من الآخر، وتصبح الجدائل المشدودة، عندما تُضَم، أقوى من مثيلاتها ذات الشد المتماثل.

وتمر الجدائل المُتَضامَّة فوق الطيَّار، (الجزء من الآلة الذي يفتل الجدائل في غزل)، ويُلَفُّ الغزل المنجز على مكوك يدور على عمود، ولم تكن آلة الغزل الدوارة ناجحة تمامًا، مع أنها الخطوة الأولى في تصنيع صناعة النسيج.

وفي الستينيات من القرن الثامن عشر الميلادي، أحدث اختراع آلتين ثورة في صناعة النسيج، كانت إحداهما دولاب الغزل الذي اخترعه جيمس هارجريفز، وهو غَزَّال ونجَّار من بلاكبيرن، وآلة الأخرى هي دولاب الغزل الهيكلي أو آلة الغزل القديمة التي اخترعها السير ريتشارد أركرايت، من برستون. وقد حلَّت كلتا الآلتين العديد من مشاكل الغزل الدوَّار، خاصة في مجال إنتاج الغزل المُستخدم في صناعة القماش الخشن.

وفيما بين عامي ١٧٧٤ و١٧٧٩م، اخترع نسَّاج من لانكشاير يدعى صمويل كرومتون الميول وهي آلة للغزل تجمع بين سمات المغزلة الآلية ودولاب الغزل الهيكلي، وفي الوقت المناسب حلَّت محلهما، وهذه الآلة ذات فعالية بصفة خاصة في نسج الغزل الناعم للقماش ذي النوعية العالية، المستورد من الهند، وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الثامن عشر الميلادي، تم تصنيع أحجام أكبر من هذه الآلة، ذات بكرات معدنية، ومئات من الأعمدة، وأنهت هذه الآلات صناعة الغَزْل المنزلي.

ظهر أول مصنع للنسيج في بريطانيا في الأربعينيات من القرن الثامن عشر الميلادي. وبحلول التسعينيات من القرن الثامن عشر، صار بإنكلترا ١٢٠ مصنعًا للنسيج، كما تم إنشاء العديد من المصانع في اسكتلندا.

آلات النسيج

حتى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، كان كل النسيج تقريبًا يُنجز على الأنوال اليدوية، إذ إنه لم يتقدم أحد ليحل مشاكل النسيج الآلية، وفي عام ١٧٣٣م، قام جون كاي، صانع ساعات الحائط من لانكشاير باختراع آلة تحريك مكوك النول، وقامت هذه الآلة بكل الحركات التي يتطلبها النَّسج، لكنها غالبًا لم تؤد عملها في عملية النسج بإتقان تام.

وفي منتصف الثمانينيات من القرن الثامن عشر الميلادي، قام قسّ يُدعى إدموند كارترايت باختراع نول يعمل بالطاقة البخارية، وفي سنة ١٨٠٣م، قام جون هُروكس، وهو صانع آلات من لانكشاير، بصناعة نول من المعدن بالكامل، وقام صانعو آلات بريطانيون آخرون بعمل تحسينات إضافية في النول البخاري خلال بدايات القرن التاسع عشر، وبحلول عام ١٨٣٥ م، كان في بريطانيا ١٢٠،٠٠٠ نول بخاري، استخدم معظمها لنسج القطن، وبعد منتصف القرن التاسع عشر، صارت الأنوال اليدوية تستخدم فقط لصناعة القماش ذي الأشكال الزخرفية والذي استحالت صناعتُه حتى ذلك الوقت على أنوال ذات محرك آلي.

المحرك البخاري

كان العديد من مخترعات الثورة الصناعية الأكثر أهمية يحتاج لقدرة أكبر بكثير مما توفره الخيول أو الدواليب المائية، ولكن الصناعة تحتاج إلى مصدر جديد زهيد السعر وفعَّال من القدرة، وقد وجدته في الآلة البخارية.

تم إنتاج أول محرك بخاري تجاري عام ١٦٩٨م. وفي ذلك العام سجل توماس سافري، ضابط الجيش من كورنوول، براءة اختراع محرك ضخ يستخدم البخار. وفي سنة ١٧١٢م، قام توماس نيوكومن، الحداد من ديفونشاير، بإدخال تحسينات على محرك سافري. وبدأ الاستخدام العام لمحرك نيوكومن خلال العشرينيات من القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت بها عيوب أساسية، إذ كانت تهدر الكثير من الحرارة وتستخدم كمية هائلة من الوقود.

وفي الستينيات من القرن الثامن عشر الميلادي، بدأ جيمس واط، الأسكتلندي، العمل لتحسين المحرك البخاري، وبحلول عام ١٧٨٥م، استطاع أن يتخلص من الكثير من مشكلات المحرك السابق. واستخدم محرك واط الحرارة بطريقة أكثر كفاءة من محرك نيوكومن مع اقتصاد كبير للوقود.

ولم يكن من الممكن تحقيق كفاءة عالية للمحرك البخاري والآلات التي تدار بالقدرة، من دون تطوير أدوات تشكيل الفلزات، وعندما بدأ واط تجاربه مع المحرك البخاري، لم يستطع العثور على أداة تمكنه من فتح ثقب تام الاستدارة، ونتيجة لذلك، فقد كان محركه يسرب البخار، وفي سنة ١٧٧٥م اخترع جون ولكنسون، صانع الحديد من ستافوردشاير، آلة ثاقبة قادرة على إحداث ثقب أكثر دقة، وما بين عامي ١٨٠٠م و١٨٢٥م، طوَّر المخترعون الإنكليز مِقْشَطة، لجعل أسطح الأجزاء الفلزية ملساء، في المحرك البخاري، وبحلول عام ١٨٣٠م، كانت كل الأدوات الأساسية الضرورية للصناعة الحديثة قد دخلت في الاستخدام العام.

الفحم الحجري والحديد

ما كان للثورة الصناعية أن تتطور من دون الفحم الحجري والحديد، فالفحم الحجري يوفِّر القدرة لدفع المحركات البخارية، فضلاً عن أهميته لصناعة الحديد، وكان الحديد يستخدم لتحسين الآلات والأدوات ولبناء الجسور والسفن، وساعدت المخزونات الكبيرة من الفحم الحجري والحديد الخام بريطانيا على جعلها الدولة الصناعية الأولى في العالم.

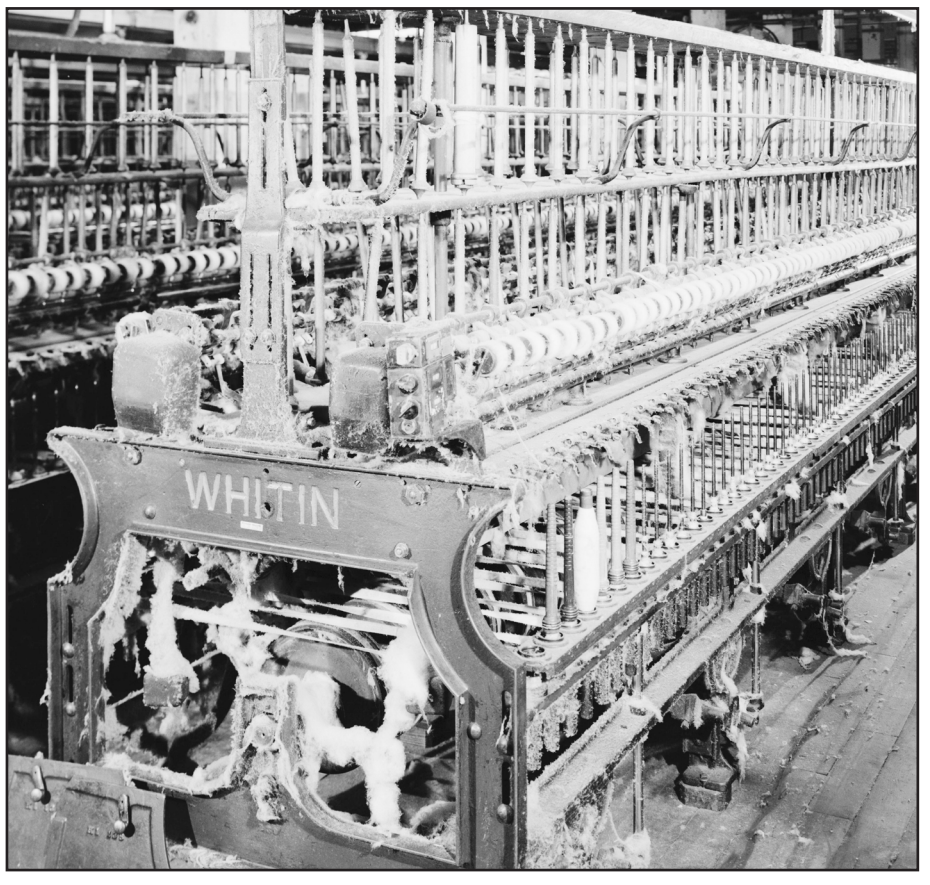

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ الرهن الحيازي

هو عقد به يجعل الراهن مالاً محبوساً في يد المرتهن او في يد عدل بدين يمكن للمرتهن استيفاؤه منه، كلاً او بعضاً، مقدماً على الدائنين العاديين التاليين له في المرتبة في أي يد كان هذا المال.

ويشترط لتمام الرهن الحيازي ولزومه على الراهن ان يقبض المرتهن المرهون، اما نفقات العقد فعلى الراهن إلا اذا اتفق على غير ذلك.

□ الرهن التأميني

هو عقد يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقاً عينيا يكون له بمقتضاه ان يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة، في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون، ولا ينعقد الرهن التأميني إلا بتسجيله في دائرة التسجيل العقاري ويعطي لكل منهما نسخة من سند عقد الرهن موقع عليه منهما ونفقات العقد على الراهن.

□ حقوق الارتفاق

الارتفاق حق يحد من منفعة عقار لعائدة عقار غيره يملكه مالك آخر، ويكسب حق ارتفاق بالعقد وبالميراث والوصية، ويحتج بالتقادم في حق المرور وحق المجرى وحق المسيل وغيرها من حقوق الارتفاق الظاهرة، والارتفاقات الظاهرة يجوز ترتيبها بتخصيص من المالك الأصلي.

□ حق الشفعة

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع ولو جبراً على المشتري بما قام عليه الثمن والنفقات وتعتبر دعوى (الشفعة) من الدعاوى المستعجلة وهي تجري في العقارات المملوكة التي تم بيعها قانوناً. وتثبت للشريك في العقار للعقار المبيع وللجار الملاحق او كان للدار المبيع حق ارتفاق على عقار إيجار.

□ الشيوع

الشيوع لغة (سهم غير مقسوم) وسهم مشاع وشائع أي غير مقسوم وقد عرّفها الفقهاء بانها الشراكة في الأموال سواء كانت عقاراً او مشغولاً وان الملكية الشائعة هي حق ملكية فهي تشتمل على جميع عناصر الملكية. وللمالك في الشيوع حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف فالملكية الشائعة هي وسط بين الملكية المفرزة والملكية المشتركة الجماعية.

□ العقد الرضائي

هو العقد الذي يكفي لانعقاد ارتباط الايجاب بالقبول على الوجه المشروع، فالتراضي وحده يكفي لإنشائه وتكوينه والأصل في العقود في القوانين الحديثة ان تكون رضائية، إلا اذا نص القانون او اتفق المتعاقد ان على غير ذلك وأكثر العقود رضائية فالبيع والإجارة والشراكة وغير ذلك كلها عقود رضائية.

□ موازنة

خطة تبين أهداف الشركة والطريقة المقترحة لتحقيق الأهداف، وهناك مكونان للموازنات:

١- الموازنة الرئيسة

٢- موازنات الرقابة او المسؤولية

العدد (1633)السنة السابعة -الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009 | الاقتصادي

(المدى الاقتصادي) تنشر ترجمة كتاب.. ستراتيجية التجارة الامريكية:

التجارة الحرة مقابل التجارة القانونية

الجزء العاشر

■ تأليف : دانيال دبليو. دريزنر

ترجمة : فضيلة يزل

التقرير الحكومي الرسمي

ج: توزيع الأرباح العائدة من التجارة

الرابحون والخاسرون

التجارة هي نظام (فوز.فوز) بين الدول، الا انها ليست دائماً تلتزم بهذا النظام ضمن حدود بلد ما، فقد قام احد الاقتصاديين مؤخراً بتقدير ان لكل دولار نتج من خلال التوسع التجاري، خمسة دولارات أخرى يتم إعادة توزيعها من خلال الاقتصاد بين الرابحين والخاسرين، وهذا يؤدي الى طرح بعض الأسئلة السياسية: من يربح من التوسع التجاري؟ من يكون أسوأ حالاً او فقراً؟ الى أي حد يجب ان يعوض الخاسرون بسبب تأثيرات التوسع التجاري؟ ومن يجب ان يقدم التعويض لهم، وكيف؟

الجواب على السؤال الأول بسيط نسبياً، إذ تبين ان النماذج التجارية الاعتيادية كمؤسسة، فيها يتحمل العمال الأمريكان الأقل مهارة التكاليف الباهظة الناتجة عن التوسع التجاري. ولا تحصل الولايات المتحدة على أي منفعة نسبية في القطاعات التي تستخدم أعداداً كبيرة من العمالة ذات المهارات القليلة، ومن الطبيعي، ان يتضرر العمال ذوي المهارات الواطئة وأسرهم بسبب التوسع التجاري، والسلع الرخيصة الثمن ستعوض بشكل جزئي هؤلاء الخاسرين- وليس بشكل كلي.

الخاسرون بسبب التجارة الأكثر حرية

تأخذ الكلف التجارية ثلاثة أشكال محددة، جميعها مهمة لتوجه التجارة القانونية. الشكل الأول، فقدان العمل بسبب منافسة الاستيراد وعمليات التهريب، على الرغم من ان هذا ليس بالأهمية المبينة في وسائل الإعلام، إلا انها موجودة. كما لاحظ ذلك رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق آلن غرينسبان في ٢٠٠٤.

وحتى في أفضل الظروف، يعاني العمال الذين صرفوا من الخدمة بعض الخسارة في الدخل عند تحولهم الى وظيفة جديدة ومهارات جديدة مناسبة. في الواقع، ان ايجاد وظيفة جديدة يستغرق وقتاً، وينتج عنه بشكل اعتيادي على الأقل انخفاض مؤقت في الدفع. هذه الخسارة، لاسيما في سوق الاعمال البسيطة، لم تكن مجرد عائق قصير الأمد في اجمالي الدخول، بل انها مصدر ضغط على الأفراد المتأثرين بها.

تؤكد الأرقام صحة تقييم غرينسبان. وقد وجدت الدراسات الحديثة ان نسبة الذين أعيدوا للعمل من العمال الذين تم صرفهم من العمل بسبب تنافس الاستيراد تتراوح ما بين ٦٠ و٦٥ بالمئة، ومعدل عوائد العمالة التي تمت إعادتها للعمل تراوح بين ١٣ و١٧ بالمئة انخفاضاً.

الشكل الثاني، التأثير المتعلق بالتوسع التجاري كان في ارتفاع نسبة عدم الثبات الاقتصادي بين العمال من ذوي المهارات البسيطة. فحراك العمل (اضطراب حركة العمل ارتفاعاً وانخفاضاً) المتأتي من اقتصاد أمريكي متكامل عالمياً يقلل من توقعات استقرارية العمل، إذ ان النسبة المئوية للعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب تنافس الاستيراد او عمليات التهريب قد تكون صغيرة، الا ان نسبة العمال الذين يعرفون أشخاصاً فقدوا وظائفهم بسبب التجارة كبيرة جداً.

بهذا الصدد، كانت المفاهيم العامة المتعلقة بالتجارة تشبه المفاهيم المتعلقة بالجريمة: فإن معرفة ضحية الجريمة يجعل المشكلة تبدو غالباً أكبر مما هي عليه في الواقع، على الرغم من ذلك قد تبدو مثل هذه المخاوف مبالغ بها، والتأثيرات الاقتصادية لهذه المخاوف واقعية جداً. فعدم الثبات الاقتصادي يخلق وعياً بين الأسر ذات الدخل المنخفض يؤدي الى انقاص الآفاق الزمنية لديهم عندما يقومون بتنظيم اختياراتهم عند شراء السلع او البضائع. وهذا التأثير السايكولوجي يمنع هؤلاء العمال من القيام باستثمارات مناسبة للمستقبل.

يأتي التأثير الأخير للتوسع التجاري من انخفاض يحدث في الأجور النسبية، ما يؤدي الى انخفاض الطلب على الأيادي العاملة ذات المهارات البسيطة في القطاعات التنافسية الاستيرادية ويقلل الطلب المحلي على العمال غير المهرة كلياً، فعندما ينخفض الطلب، تنخفض الأجور كذلك، تؤثر هذه الظاهرة في العمال ذوي المهارات البسيطة في كلا القطاعين التجاري وغير التجاري، وتمكن هذا التأثير السلبي على نطاق واسع جداً من العمال غير المهرة الذين يعملون، في قطاع محلي صرف ما زال يعاني من صدمة سلبية بسيطة من التوسع التجاري.

لقد أحدثت الاختراعات التكنولوجية الحديثة فئة جديدة من العمال، أضرت بها التجارة الدولية. فالاختراعات الحديثة ساعدت على تجزئة وتوحيد ما كان يعرف بمهارات عمل معقدة الى مهام بسيطة جداً، قللت هذه الظاهرة الطلب على العمال ذوي المهارات العالية في بعض القطاعات مثل دعم تكنولوجيا المعلومات وإدارة العملية التجارية. فقد سهل الانتشار الواسع للانترنت الى حد كبير تهريب هذه المهام الى خارج الولايات المتحدة، على الرغم من ذلك، فان الابتكارات الجديدة خلقت فرص عمل في ميادين جديدة مثل النانوتكنولوجي nanotechnology(الأجهزة الدقيقة)، مع ذلك، كان لهذا الحراك، كلفه الباهظة.

ان تنامي عدم الثبات الاقتصادي الذي جاء مع هذه الاختراعات كان في صميم تدهور المواقف العامة اتجاه التوسع التجاري، حتى وان كانت الابتكارات التكنولوجية السبب الواضح لهذا الحراك الوظيفي، الا انه ينظر للتجارة على انها السبب المباشر.

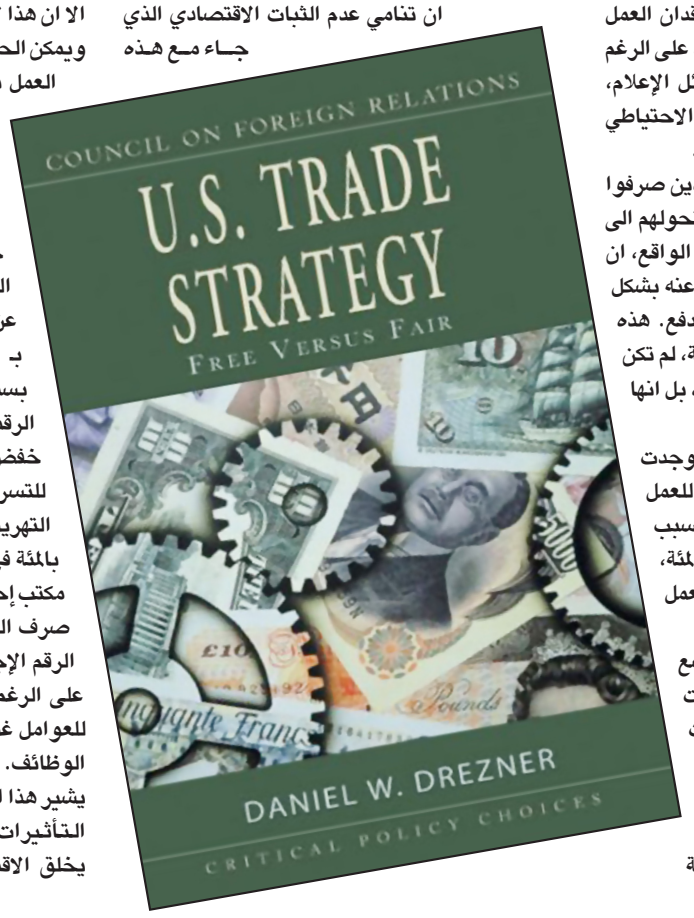

لماذا كانت التأثيرات التجارية مهمة؟

ان مساهمة التجارة في البطالة وعدم استقرار العمل وانخفاض الأجور حقيقية لا يمكن نكرانها، ولكن، مع هذا يبين اقتصاديو التجارة الحرة ان حجم التأثير التجاري يمكن ان يكون مبالغاً فيه. فقد كانت التجارة في أغلب الأحيان مفصلية كونها السبب الأساسي للارتفاع البطيء في الأجور للعقود الثلاثة الماضية. توضح التحليلات الإحصائية ان التجارة تلعب دوراً بسيطاً في اي تفسير لهذه الظاهرة. على سبيل المثال، في ١٩٩٨ توصلت هيئة المستشارين الاقتصاديين الى ان التجارة كانت مسؤولة تقريباً عن ١٠ الى ١٥ بالمئة من زيادة نسبة التفاوت في الأجور خلال الثمانينيات، تذهب الدراسة الأخيرة لأبعد من ذلك، فتشير الى انه عندما تدخل التفسيرات البديلة- مثل التطور التكنولوجي الحديث والاستثمارات في مجال التعليم- كعامل مساعد في المعادلة، يظهر عندها ان التجارة لا يمكنها ان تفعل شيئاً تقريباً للارتفاع البطيء في معدل التعويض.

ان تنامي حراك العمل الناجم عن التوسع التجاري كان مفتوحاً هو الآخر للتساؤل: فاذا كانت التجارة السبب الأساسي لتقلب العمل المتزايد، فعلية ينبغي ان تزيد عمليات التهريب من الزيادة الكبيرة في إجمالي عدد الوظائف التي دمرت في الاقتصاد الأمريكي. مع ذلك في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، العدد الكلي لأجمالي الوظائف التي خسرها الاقتصاد الأمريكي انخفض الى ٩،٦ بالمئة.

بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ ، سجل مكتب إحصائيات العمل إجمالياً تسريح العمال وصرفهم من الخدمة في المجالات غير الزراعية الذي أخذ اتجاهاً تنازلياً بدلا من ان يأخذ اتجاه تصاعدياً. ولم ينسجم أي من الاتجاهين مع الفرضية القائلة ان التكامل التجاري يزيد تدمير فرص العمل. ولو ان التجارة تزيد التقلبات (تسريح او استخدام العمال) في فرص العمل أو (العمل نفسه)، الا ان هذا لا يشكل تأثيراً قوياً جداً.

ويمكن الحديث عن أي قصة مماثلة تتعلق بحالات فقدان العمل بسبب التجارة: وهي أقل من حالات فقدان العمل بسبب عوامل أخرى، على سبيل المثال، قام مكتب إحصائيات العمل بتقدير ذلك في الربع الأول من ٢٠٠٤، فبين ان ٤،٦٣٣ عاملاً تم تسريحهم من العمل بشكل جماعي بسبب عمليات التهريب. في كانون الثاني، ٢٠٠٤، أعلنت شركة كوداك للتصوير عن تسريح جماعي للعمال من الخدمة يقدر بـ ١٥،٠٠٠ عامل- ليس بسبب التهريب، بل بسبب التطور الانفجاري في اجهزة التصوير الرقمية digital photography الذي خفض الطلب على الأفلام، ان النسبة المئوية للتسريح الجماعي تعود الى منافسة الاستيراد أو التهريب التي حدثت بشكل ثابت بنسبة أقل من ٥ بالمئة في السنوات القليلة الماضية. للتأكد من أرقام مكتب إحصاءات العمل، من خلال التركيز على حالات صرف العمال الجماعي من الخدمة فقط، وانخفاض الرقم الإجمالي للوظائف المفقودة من خلال التهريب، على الرغم من ذلك، يبين هذا المثال الأهمية النسبية للعوامل غير التجارية في مساهمتها في حالات فقدان الوظائف.

يشير هذا النوع من المبالغة الى مشكلة أكبر في مناقشة التأثيرات التوزيعية للتجارة. على الرغم من ذلك، يخلق الاقتصاد الأمريكي المنفتح رابحين وخاسرين جدد، ويكوّن عوامل أخرى لها تأثيرات توزيعية أكبر بكثير. على المدى القريب، سيكون للسياسة الاقتصادية الشاملة أثر عظيم على التنمية والعمل والأجور أعظم مما تفعله السياسة التجارية، اما على المدى البعيد فسيكون لسرعة ودقة الاختراعات التكنولوجية الحديثة تأثير أكبر من الذي تحدثه التجارة على الاقتصاد.

قد يخدم تحديد التأثيرات التوزيعية للتوسع التجاري هدفاً سياسياً مفيداً. فتقديم بعض التعويضات لأولئك الذين لحقهم الضرر بسبب التوسع التجاري سيكون أكبر في الالتزام بالمبدأ الاقتصادي للتوسع التجاري الذي يتبع مبدأ (فوز- فوز) ويساعد على تحسين البيئة السياسية المحيطة بالتحرر الاقتصادي، في دراسة أجراها صندوق الدعم الألماني الكبير للولايات المتحدة في ٢٠٠٤ وجد ان كشف الحساب التالي يبين ٧١ بالمئة قبولاً لدى الأمريكان، والدعم الموازي لذلك بشدة من قبل المتفائلين بالتجارة والمتشائمين منها.

للتجارة الدولية آثار سلبية وايجابية فهي تحقق الكثير من الأرباح . باسعار استهلاكية مخفضة واختيارات كثيرة . لكنها تسبب أيضاً الكثير من المشاكل في المتطلبات المنزلية للملايين من العمال الذين يفقدون وظائفهم، في العالم الذي أصبح يصغر ويصغر بسبب التطور التكنولوجي، من الضروري ان نجعل فرص العمل التجاري متوفرة لكل فرد، فبالنسبة لنا هنا في أمريكا وأوروبا يعني اننا نحتاج الى استثمار المزيد من العمال في مجالات التكنولوجيا والاعمال (التي تتطلب عمالاً مهرة كي يصبح اقتصادنا أكثر مرونة وتطورا) . ونعتقد ان التجارة هي المجال الذي تكمن فيه فرصتنا مستقبلاً، هذا المنطق يردد صدى بيانات وضعها غرينسبان كي تتماشى مع الاقتصاد العالمي:

لم ينشغل الأمريكان يوماً بمسألة توزيع الدخل، بل عوضاً عن ذلك أكدوا بشدة على الحاجة الى توفير المساواة في الفرص، لكن تساوي الفرص يتطلب حصولاً متساوياً على المعرفة، فلا يمكننا ان نتوقع ان يكون الجميع مهرة بشكل متساو، ولكننا نحتاج الى السعي لتحقيق المساواة في الفرص لضمان ان نظامنا الاقتصادي يعمل بكفاءة عالية ولا يمكن إدراك ذلك الا عندما يتم توزيع المكافئات (حسب الكفاءة والمعرفة) فقط.

في أي نقاش يدور بشأن تعويضات الكلف التجارية، تظهر هناك مسألة غير معلن عنها، اذا كان يجب ان تكون سياسات الضمان الاجتماعي موجه نحو الاقتصاد اما كلياً او تفصيلياً لتعويض الأفراد الذين تأثروا بشكل مباشر في التوسع التجاري. الولايات المتحدة متفردة بين الاقتصادات المتطورة لأنها تمتلك سياسات الضمان التي تستهدف بشكل مباشر العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب التنافس الأجنبي. يجب ان يكون هناك برنامج جيد لمنح التعويضات للعمال الذين تم صرفهم من الخدمة بسبب التجارة أكثر من أولئك العمال الذين فقدوا اعمالهم لأسباب أخرى.

على صعيد واحد في الأقل، كان الجواب نعم، ان عامة الأمريكان ينظرون الى الخسارات الاقتصادية بسبب التجارة بطريقة تختلف عن نظرتهم لخسارات الاقتصاد التي تحدث لأسباب أخرى، على سبيل المثال، التطورات التكنولوجية لا توصم سياسياً بالتدمير ولا بتوفير فرص العمل كذلك، الا ان التحرر التجاري يتحمل هذه الوصمة، بالنسبة للأمريكان، لأن يفقد المرء عمله بسبب الإبداع الأمريكي فهذا شيء، وأن يفقده بسبب التنافس الأجنبي فهذا شيء آخر تماماً.

من منظور اقتصادي، مناقشة الضمان الاجتماعي بسبب الخسارات التجارية تبدو انها ذات أولوية ليست كبيرة جداً، لكن من منظور سياسي، فان مثل هذه السياسات ضروري كي يجعل التوسع التجاري خياراً سياسياً فعالاً.

ما الشيء المميز في الذهب ؟ وهل علينا استثماره؟

■ ترجمة: إسلام عامر حسن

تراجعت أسعار الذهب بالرغم من الأهمية البالغة التي يحظى عليها في نفوس الناس فأصبح سعره ١،٠٠٠$ للأوقية الواحدة، لكن اذهب اثبت كونه في مأمن من خطر الأزمة العالمية حيث بقي سعره مستقراً وثابتاً فكان لارتفاع أسعار الذهب هذا الأسبوع سبب رئيسي في انخفاض قيمة الدولار الأمر الذي جعل من السلع الأساسية المقومة للعملة الأمريكية سلعاً جذابة للمستثمرين، حيث وضعت الثمانية عشر شهراً التي انقضت من الأزمة المالية العالمية أسعار الذهب في قمتها، بان أسعار الذهب في تصاعد مستمر بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الحرجة والأحوال المصرفية المتداعية وبالرغم من خطر التضخم الاقتصادي، حيث كان متوسط أسعار الذهب في السنة الماضية ٨٧٢$ للأوقية الواحدة فكان أعلى من سنة ٢٠٠٧ بنسبة خمسة وعشرين بالمئة وارتفعت هذه النسبة الى خمسة وعشرين بالمئة إضافية في عام ٢٠٠٩.

مَن يشتري الذهب؟

معظم النقود التي تنفق على الذهب هي لشراء المجوهرات الذهبية، لكن الكساد الاقتصادي قد قلب الأسواق رأساً على عقب لأنه أدى الى ترويع المستثمرين وتأجيج الأسعار، حيث حصل المستثمرون الماليون في الذهب على اكثر من الضعف في الأسعار منذ عام ٢٠٠٧ وبتقدير تمثل بنصف مجموع الطلب في الأشهر الست الأولى من هذا العام، بينما انخفض الطلب على شراء المجوهرات الذهبية الى النصف و انخفض الطلب الصناعي عليه الى الخمس فكان هذا من الأسباب التي أدت الى ارتفاع سعر الذهب بصورة جنونية، فبلغ سعر الذهب أعلى مستوياته و هو ١،٠٣٢ دولار للأوقية الواحدة في شهر آذار/مارس من عام ٢٠٠٨.

لماذا نحب الذهب الى هذا الحد؟

هناك سحر دائم يلقيه علينا هذا المعدن الجميل الذي من الصعب علينا تحديد ماهيته، فلربما يعود سبب سحر الذهب هو لونه الأخاذ او بسبب ندرة وجود معدنٍ مماثل له او بسبب خصائصه الفيزيائية فكما نعرفُ انه معد سهل التشكيل فأياً كان السبب فأن الذهب معدنٌ مرتبطٌ بالفخامة والثروة و المكانة منذ زمن سحيق.

فمن الجانب الرمزي نستطيع ان نقول: ان الذهب هو رمز لكل شيء من النقاوة الى الجشع من المُلك و السُلطة الى الديانة الى الأساطير التي احتوتَ حكاياته على العجول الذهبية.

منذ متى عُرِفَ الذهب؟

أعجب البشر بالذهب منذ العصور القديمة حيث اعتقدت حضارة الانكا الهندية هو (عَرَقُ الشمس) واعتقدت إمبراطورية آزتك القديمة بأن الذهب هو (براز الإلهة)، لذا فأن الذهب وُجد بتاريخ يسبق الميلاد يزيد على الاربعمئة الف سنة قبل الميلادً اما في بلغاريا فأنهم يعتقدون انه موجود منذ زمان العصور الحجرية السحيقة فنستنتج من هذا ان جميع الحضارات السابقة أعجبت برونقه الأخاذ فتم إيجاد نصوص من الكتابات الهيروغليفية المصرية التي تتحدث عن الذهب واصفة أياه بأنه معدنٌ استخدم في صنع المجوهرات و الزينة و قد لعب الذهب دوراً كبيراً في حضارة مابين النهرين بلاد الرافدين (العراق) إضافة الى كل من الحضارتين الإغريقية والرومانية.

أين يوجد الذهب؟

بعد حمى البحث عن الذهب في القرن التاسع عشر أصبحت إفريقيا البلد الأكثر إنتاجاً للذهب منذ أكثر من قرن، لذا فان نصف ما ينتج من الذهب في العالم مستخرج من إفريقيا. تربعت الصين على صدارة الدول المنتجة في السنتين الماضيتين فارتفع الإنتاج عندها بنسبة ٧٠٪ في العقد الماضي و ذلك بفضل التوسع الرأسمالي للبلاد، إضافة الى انخفاض تكاليف العمالة حيث أنتجت الصين في السنة الماضية نحو ثلاثمئة واثنين وثلاثين طناً من إنتاج جنوبي إفريقيا وتعد مناجم أمريكا واستراليا وجود الذهب بشكل كبير.

كيف يتم استخراج الذهب من الأرض؟

تتطور طرق استخراج الذهب بتطور التكنولوجيا كما هي الحال مع المعادن الأخرى، حيث ان الطريقة التقليدية لاستخراج الذهب من خلال الوقوف في مجرى النهر وتصفية الطمى الموجود فيه، اما الطريقة الحديثة فهي تشبه الطريقة القديمة لكن باستخدام وسائل تكنولوجية وصناعية متطورة أكثر، الا ان الطريقة القديمة باتت أكثر نفعاً مع الرواسب الغرينية الموجودة في الجداول المائية. فأستخدم الرومان الأساليب الهيدروليكية وعلى نطاق واسع في تعدين الذهب، الا انه في أيامنا هذه فأن الأساليب المستخدمة في تعدين الذهب من الصخور الصلبة هي اما في الحفر المفتوحة اذا كان الذهب مكنونا بالقرب من السطح او من خلال إسقاط الإنفاق الجوفية او من المناجم العميقة في جنوب إفريقيا.

ما كمية الذهب الحقيقية التي استُخرِجَت؟

أشارت جميع التقديرات العامة الى ان جميع الذهب المستخرج هو من عمق يبلغ ٢٠متراً مكعباً و بما ان الذهب معدنٌ قيم و ذا سعرٍ متوازن لذا على الأغلب ان معظمه يتداور و لا يضيع الا القليل منه ونتيجةً لذلك فان نسبة تقترب من خمسة و ثمانين بالمئة من مجموع الذهب ما تزال في دورة مغلقة. ونستطيع القول ان عمليات استخراج الذهب الحديثة لها الأثر الكبير في استخراج ثلاثة أرباع الذهب المستخرج حتى الآن في العالم.

وتعد المحيطات من اكبر الأماكن التي يتواجد فيها الذهب لكنها لم تتلق هذه الأماكن الاهتمام المطلوب لاستخراج الذهب ويعد الفضاء احد الأماكن التي نستطيع إيجاد الذهب فيه.. ففي عام ١٩٩٩ أشارت التحليلات التي قامت بها مركبة فضائية ان الذهب موجود على كوكب ايروس بكمية اكبر من أي كمية تم استخراجها من الأرض.

أين يتواجد احتياطي الذهب الحالي؟

اذا ما أخذنا الأمر من ناحية احتياطي الذهب فالولايات المتحدة تحتوي على معظم ذهب العالم حيث هي اكبر مستودع للذهب في العالم في نيويورك و فورت فوكس في ولاية كنتاكي فكل من هاتين الولايتين تحتوي على ثلاثة بالمئة من مجموع ذهب العام، لكن اذا أخذنا الأمر من ناحية البلد الذي يحتوي على اكبر كم من المجوهرات فأن الهند ستتربع على الصدارة.

تشتري الهند خمسة وعشرين بالمئة من ذهب العالم وخمس الذهب المزخرف ينتج من ساريس ولدى الشرق الأوسط حركة حيوية في تجار المجوهرات الذهبية، إضافة الى الصين فانها تعتبر سوقاً متنامية حيث ان الصين هي المكان الوحيد الذي ارتفع فيه الطلب على المجوهرات الذهبية في هذا العام.

ما استخدامات الذهب؟

ليس الذهبُ معدناً مستقراً فحسب، بل انه سهل التشكيل و قابل للسحب فالاونصة الوحدة التي هي اصغر من مكعب السكر بقليل يمكن ان يتم تعريضها للطرق حتى تصبح على هيئة أوراق رقيقة او يتم سحبه ليصبح خيطاً رفيعا طوله خمسين ميلاً يبلغ قطره مقداراً يصل الى عشر قطر شعرة الإنسان، فحتى الآن فان اكبر استغلال للذهب هو في صناعة المجوهرات لكن بالرغم من ذلك فان هنالك بعض الصناعات التي تستخدم الذهب في تطبيقاتها بما في ذلك الأسلاك الكهربائية و استخدامه في صناعة الأسلاك المضادة للتوهج و بالرغم من البحث الطويل في تاريخ استخدام الذهب كمادة علاجية لكن لم يتبين له استخدام آخر الا في طبابة الأسنان.

كيف يمكننا التوجه نحو الاستثمار في الذهب؟

هناك طريقتان رئيسيتان للدخول في عالم استثمار الذهب، الأولى هي شراء كتلة كبيرة من الذهب و استثمارها في صناعة العملات النقدية الذهبية او من خلال صنع الأسلاك التي تحتوي عادةً ٩٩,٥ بالمئة من الذهب الخالص في حدود الوزن . وهناك أربع وتسعون شركة معتمدة في ستة وعشرين بلداً لهذا النوع من الاستثمار.

اذا كان في بالك مبلغ اكبر من المال وأنت قلق فيما اذا كانت الأرضية لا تستوعب مثل هذا الوزن فأن هنالك خيار شراء آخر في صندوق التبادلات التجارية (اي تي اف) الذي يتابع أسعار الذهب العالمية، لكن الأسهل من هذا كله ان تفتح حسابا بالذهب حيث ان هنالك شركات تشتري و تخزن هذا المعدن بالنيابة عنك مع المدخرين الذين تُفرَضُ عليهم انعدام وجود أسعار الفائدة حيث ارتفع عدد من حسابات الذهب بصورة جنونية في العام الماضي.

عن صحيفة الانديبندنت

الاقتصادي | العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

السجاد اليدوي المحلي

أنحسر في ظل انتشار المستورد الذي يقل جودة عنه

■ كريم محمد حسين

تعج في الأسواق المحلية أنواع كثيرة من السجاد المستورد في وقت انحسرت أنواع السجاد المحلي الذي تميز بالنوعية والذوق الرفيع والجودة والتصميم واللون والقياسات المختلفة.

ومع وفرة ما موجود من السجاد السوري والمصري والتركي والإيراني يبقى الطلب عاليا على السجاد العراقي الذي خلت الأسواق منه.

(المدى الاقتصادي) تجولت في عدد من أسواق السجاد لترصد أسباب انحسار صناعة وتجارة السجاد المحلي يرى (عادل سلام مصمم ديكور) ان الأسواق مزدحمة بالسجاد من كل منشأ ونوع ولكن الطلب على السجاد العراقي وخصوصاً ذي النقشة الآشورية فهذا النوع عليه أقبال من دول العالم المختلفة ومن قبل الوفود والزائرين

للعراق كونه يمثل حضارة العراق في تصميمه ونقوشه ونطمح ان يستمر الانتاج ونهتم به ونوفر له المواد والخبرة ونزيد من أنتاجه لأننا نسمع ونرى الشعوب الاخرى تعمل على تنمية الصناعات اليدوية المحلية كونها

لها الفضل والحظوة في اقتصاديات بلدانها وبينما هذه الشعوب لا تمتلك ما تمتلكه من حضارة وموروث شعبي

كبير وعظيم، إضافة الى المواد الاولية المثالية في كل مكان من العراق.

وتؤكد (شعلة إبراهيم موظفة) ان السجادة العراقية تعني التراث والماضي فهي عبارة عن لوحة تحمل ملامح الماضي لتشكل جدارية مثل ملوية سامراء وأسد بابل والزقورة وغيرها من النقوش، وهناك الكثير من الحرفيين الذين يمتهنون صناعة السجاد فهم مبدعون ومبتكرون ويمارسون براعتهم في هذا المجال وندعو الى الالتفات الى هذه الصناعات لانها تشكل إضافة الى الاقتصاد وبدورها تسهم في الحد من البطالة للشباب والشابات ومستقبلاً تحدث فرقا في الساحة الاقتصادية العراقية.

(صباح محمد) نسّاجة في معمل الإبداع للغزل والنسيج الاهلي تقول: برغم ما أتقاضاه من اجر لا يكفي لكني أجد نفسي في هذه المهنة فهي عمل ابتكاري ومهم ويعمل على التثقيف وزيادة الوعي للعمال الذين لا يقرؤون ولا يكتبون كون هذا العمل يتعامل مع موضوع لوحة أو نقش بابلي او سومري او آشوري او إسلامي فكلها موضوعات نابعة من ثقافة العراق فتراه يتناول البعد الثقافي والحضاري دون ان يعلم حتى تعرض هذه الجدارية او السجادة وتباع عندها يعرف ما قيمة عمله وما فعلته ذاكرته وأنامله من عمل إبداعي وهذا يدعوه الى الفخر والتمسك بعمله ويدفعه الى المثابرة والتجديد الدائم، لكني أدعو الى الاهتمام بالصناعات المحلية ورعايتها لانها هي الوحيدة الباقية لانها موروثة وأصيلة وتدعم الاقتصاد الوطني وتقضي على مشكلة البطالة تدريجياً.

(علي جميل سرحان) تاجر سجاد في سوق الشورجة له رأي آخر حيث يقول: ان الطلب يتزايد على السجاد المستورد وذلك لتدني أسعاره مع قلة الجودة فيه لكن السجاد اليدوي العراقي مطلوب من العوائل الثرية وتجار محليين يصدرونه الى الخارج لانه يعتبر من ضمن التحف والانتيكات ويبقى الطلب على السجاد اليدوي ضعيف محلياً وذلك لارتفاع أسعاره.

(سعد علي المهداوي) تاجر ومصمم يقول: يتمتع العراق بمؤهلات اقتصادية عدة جعلته يتميز بالكثير من الصناعات الشعبية والحرف اليدوية التي توارثها العراق عبر سنوات طوال فأصبحت مصدر عيش وجزء من سمات وخصائص المجتمع وأصبح لهذه الصناعات والمهن الحرفية التقليدية الصدى الواسع على الصعيد المحلي وكذلك امتد بعضها الى دول العالم وهذه الصناعات تعرضت الى نوع من الانحسار الخانق في السنوات الأخيرة نتيجة الظروف التي مر بها البلد من دون الالتفات الى ما تمثله من جانب حضاري وشعبي في الثقافة العراقية فاغلب أصحاب هذه المهن اضطروا الى تركها بسبب ارتفاع اسعار المواد الأولية وإهمال الجهات المعنية بهكذا صناعات لها بُعد اقتصادي واجتماعي عميق.

(جابر علي آل سنوح) تاجر سجاد وصوف يقول: انا أتاجر بالسجاد (الزولية) او (الفليجة) أي السجادة بلهجة الفرات الأوسط والتعامل مع جميع المحافظات منذ ٣٠ سنة فالسجادة العراقية أصيلة ومتينة خصوصاً (الفليجة) التي تصنع في محافظات الديوانية والنجف والمثنى فهي سميكة ومن الصوف الخالص وتعمل يدوياً واغلبها تقوم على أيدي النساء على نسجها بدقة موروثة وتصميم نابع من البيئة ذاتها وشهرياً أحضر الى بغداد او الى الموصل او الى اربيل لأبيع هذه المنتجات وهي عادة تكون على توصية بإنتاج كمية محددة وفق مواصفات ورسوم معينة فهناك طلب كبير وبأسعار هي في حالة من التصاعد وذلك مع تصاعد سعر المواد الأولية والنقل الذي بات يكلف كثيراً ومع هذا فهذه التجارة ذات مردود مادي جيد وعرفت من تجار بغداد والموصل واربيل بانهم يصدرون هذه المنتجات الى دول أخرى مثل سوريا وإيران وتركيا وبعض دول أجنبية مثل جورجيا والبلاد الباردة، ويوضح ان أهمية منتج هذه الصناعة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي وذلك لانها تساعد عوائل كثيرة في الوسط والجنوب على تنمية دخولهم واغلب عمالها من الشباب وخصوصاً الفتيات حيث هناك أكثر من مرحلة في هذا الصناعة بدءاً من غزل الصوف وغسله ثم تلوينه بعدها عملية الصناعة التي هي بدورها تحتاج الى أيد كثيرة لإكمال سجادة واحدة وهكذا تكون النتيجة عملاً متواصلاً وإنتاجاً جيداً وحصيلة جيدة فالعملية لا تحتاج الى استثمار ولا تعقيدات أخرى انما فقط توفير مواد واهتمام ورعاية، وعموماً هي مزدهرة وتلقى رواجاً في بلدان خليجية مجاورة لهذه المحافظات.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المندوبون: كريم محمد حسين - احمد مطير - أمنة عبد النبي
الاخراج الفني: ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي: محمد السعدي
تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

جائزة نوبل للاقتصاد

■ عباس الغالبي

بدأت جائزة نوبل للاقتصاد أول ما بدأت عام ١٩٦٩ من قبل الأكاديمية السويدية كرحلة مع عوالم الاقتصاد الخفية والمعلنة الى أن رست سفينة هذه الجائزة العام الحالي مناصفة لباحثين أمريكيين اجتهدا فيما اجتهدا اليه واستحقا هذه الجائزة الرصينة.

ولعل من اللافت للنظر أن الجائزة كانت أمريكية بامتياز على الرغم من التأثير المباشر الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد الأمريكي جراء الأزمة المالية العالمية التي بدأت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ واستمرت الى وقتنا الحاضر على الرغم من الإجراءات الجدية التي اعتمدتها أدارة الرئيس الأمريكي الجديد أوباما والتي كانت كفيلة بتقليل حجم المخاطر والتأثيرات التي خلفتها هذه الأزمة، ما جعل مراكز الاستطلاع والدراسات الستراتيجية ان تنشط في هذا الاتجاه للإتيان بمقترحات وآليات عمل اقتصادية جديدة تتسق وتتناسب مع طبيعة التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أسواق الرهن العقاري ومرت بأسواق المال ومضت الى إعلان كبريات البنوك والمصارف والمؤسسات المالية الإفلاس مرورا بإعلان إفلاس كبريات مصانع السيارات العالمية في امريكا وأوروبا واليابان وتراجع مبيعاتها بشكل غير مسبوق.

> جاءت روح المبادرة عبر هذين العالمين الاقتصاديين وفوزهما بجائزة نوبل التي تعد محط أنظار الباحثين وعلماء الاقتصاد في جميع انحاء العالم، وعبر معايير رصينة تعتمدها الأكاديمية السويدية حصلا على هذه الجائزة مناصفة هذا العام، ولابد ان تكون هذه الجائزة مهمازا لمؤسساتنا العربية والمحلية لاعتماد جائزة على غرار نوبل انطلاقا من الحاجة الملحة لبحوث ودراسات في مختلف محاور الاقتصاد المحلي والعربي.

ومن هنا جاءت روح المبادرة عبر هذين العالمين الاقتصاديين وفوزهما بجائزة نوبل التي تعد محط أنظار الباحثين وعلماء الاقتصاد في جميع انحاء العالم، وعبر معايير رصينة تعتمدها الأكاديمية السويدية حصلا على هذه الجائزة مناصفة هذا العام، ولابد ان تكون هذه الجائزة مهمازا لمؤسساتنا العربية والمحلية لاعتماد جائزة على غرار نوبل انطلاقا من الحاجة الملحة لبحوث ودراسات في مختلف محاور الاقتصاد المحلي والعربي، وهو في أمس الحاجة الى هذه البحوث للارتقاء بأداء الاقتصاد بما يخلق حالة من التنمية المستديمة، وهي في الوقت عينه فرصة كبيرة لكثير من الطاقات والكفاءات للمنافسة عن طريق ولوج طريق العالمية الى صومعة جائزة نوبل ذائعة الصيت.

ولم يكن الامر من الصعوبة في عدم إمكانية تحقيقه، فعلى غرار الكثير من الجوائز الثقافية التي تعتمدها مؤسسات عربية وأخرى محلية رصينة يمكن إطلاق العنان الى جائزة اقتصادية يتنافس فيها الباحثون والعلماء من مختلف المؤسسات الأكاديمية والبحثية والحكومية، ذلك أن البحث والاستقصاء والتفكير الدائم سبيل الى التنمية والانتعاش الاقتصادي لاسيما وان العراق فيه من الإمكانات البشرية والقدرات المادية ما يجعله مبادرا طموحا مبتكرا على طول الخط، على الرغم من الكساد والخمول اللذين يعانيه منهما الاقتصاد بفعل تراكمات الظروف السياسية والاجتماعية، إلا أن روح المبادرة والتطلع نحو التعافي والنماء تكاد تكون ديدن الجميع من باحثين ومفكرين وخبراء يعملون في مسارات الاقتصاد كعلم تنظيري وكتطبيق عملي.

ولعل إطلاق جائزة اقتصادية على غرار جائزة نوبل العالمية تعد من الإسهامات الجادة في تحريك عجلة الاقتصاد والاستمرار في اعتماد آليات وخطط علمية فعالة ترتقي بالاقتصاد الوطني المتعطش الى البحث والأفكار الجديدة التي تحقق حالة من الاندماج مع اقتصاديات العالم .

abbas.abbas80@yahoo.com